الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة عبد الحميد بن باديس مستغانم

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم العلوم الاقتصادية

مذكرة تخرج مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي

الشعبة: علوم اقتصادية التخصص: تحليل إقتصادي وإستشراف

أثر التلوث البيئي على التنمية الإقتصادية في الجزائر

مقدمة من طرف الطالب: معمر عبد الله

تحت إشراف الأستاذ : مخالدي يحيى

أعضاء لجنة المناقشة:

الصفة	الاسم و اللقب	الرتبة	الجامعة
رئيسا	أزمور رشيد	أستاذ مساعد أ	جامعة مستغانم
مناقشا	شارف بن عطية سفيان	أستاذ مساعد	جامعة مستغانم
مقررا	مخالدي يحيى	أستاذ مساعد أ	جامعة مستغانم

السنة الجامعية:2018/2017

المقدمة العامة:

يقوم الإنسان منذ القدم بممارسة نشاطاته الاقتصادية المختلفة، وأثناء قيامه هذه النشاطات يتعامل مع البيئة فيؤثر فيها، ولكن مع مرور الوقت زادت حاجات الإنسان ،مما أدى إلى زيادة معدل نموه الاقتصادي، وبالتالي زاد اعتماده وتركيزه على البيئة وتغيرت سلوكاته في تعامله معها ،فظهرت بذلك مشكلات البيئة العالمية والمحلية التي تعد من أكثر المشكلات إلحاحا في الوقت الحاضر،نظرا لتفاقمها السريع وتضاعف نتائجها، وأيضا بالنظر إلى تعقيدها وتصاعد حدة أثارها ،حيث تمتد لتشمل مختلف أوجه الحياة الإنسانية متجاوزة بذلك الحدود السياسية للدول . أدرك العالم فيما بعد مدى خطورة المشكلات البيئية والآثار الناتجة عنها،فسارع إلى تدارك ما أفسده من البيئة،فظهرت بذلك التنمية المستدامة التي استحوذت على اهتمام العالم فعقدت من أجلها القمم و المنتديات العالمية لاستطلاع حالة ومستقبل البيئة. وأبرزت هذه الأخيرة العلاقة بين البيئة والتنمية بما يفرض الربط بين الأولويات الاقتصادية وأهداف حماية البيئة، وتدعيم وتفعيل أدوات الاقتصاد البيئي،حتى تكون هناك أدوات اقتصادية كفاءة تساعد على استهلاك موارد الحاضر بأسلوب يراعي مصالح المستقبل، وبالتالي أصبحت رسالة التنمية المستدامة واضحة بدون بيئة أفضل ستنهار التنمية . وبما أن الجزائر ليس بمعزل عن العالم الخارجي ، والمشكلات البيئية تتصف بأنها عابرة للحدود أي أنها مشكلات عالمية ،فبات من الضروري للجزائر الإستعداد لمختلف المشاكل البيئية ، رغم أن المشاكل البيئية في الجزائر لم تكن ملفتة للانتباه ، إلا أن النمو الديموغرافي الذي عرف وتيرة سريعة بعد الاستقلال وزاد معه النزوح الريفي إلى المدن ، وظهور عمليات التصنيع المكثفة ،كل هذا أدى إلى نتائج سلبية على البيئة والإنسان.

وعلى ضوء ما سبق فإن السؤال الجوهري الذي يفرض نفسه ، والذي يشكل التساؤل الرئيسي لبحثنا هذا بلورته على النحو التالي:

الإشكالية:

"كيف يمكن تحليل الآثار الاقتصادية للمشكلات البيئية في ظل التنمية المستدامة؟"

وعلى ضوء الأشكال الرئيسي نضع مجموعة من التساؤلات الفرعية التالية:

-إلى أي مدى يمكن الاعتماد على البيئة في تحقيق التنمية المستدامة؟ وما موقع البيئة من التنمية المستدامة؟

-ما طبيعة العلاقة والتداخل الموجود بين كل من البيئة والتنمية المستدامة؟

-إلى أي مدى يمكن تحقيق التوازن بين البيئة والتنمية المستدامة؟وهل ستحقق التنمية المستدامة السلام والمصالحة بين الاقتصاد والبيئة؟

-ما هي الآثار الاقتصادية الناجمة عن المشكلات البيئية؟وكم تكلفنا ؟

-ما هي مختلف الأساليب الاقتصادية لمواجهة المشكلات البيئية؟

-ما هو واقع البيئة في الجزائر؟ وما طبيعة المشاكل البيئية فيها ؟

-ماذا قدمت الدولة الجزائرية لبيئتها ؟

فرضيات الدراسة:

من أجل الإجابة عن التساؤلات السابقة يمكننا أن نضع الفرضيات التالية:

-من أجل تحقيق تنمية مستدامة يجب أن تكون حماية البيئة جزءا لا يتجزأ من عملية التنمية المستدامة، ولا يمكن النظر فيها بمعزل عنها.

-البيئة والتنمية معادلة منسجمة ومتوازنة فلا يمكن تحقيق تنمية اقتصادية مستدامة بدون بيئة.

-تكلفة حماية البيئة تكلفة باهظة الثمن، لكن تكلفة التقاعس عن حمايتها هي أعظم بذلك بكثير.

-أثبتت السياسات الاقتصادية فعاليتها في مواجهة مختلف المشاكل البيئية.

-وفقت الجزائر إلى حد بعيد في احتواء وضعها البيئي وحمايته،نظرا للخطة الإستراتيجية المتبعة في حماية البيئة منذ الثمانيات.

أهمية البحث:
تكمل وتبرز أهمية البحث من الأهمية العالمية المتزايدة للبيئة، وذلك بظهور أنصار البيئة على شكل هيئات حكومية وغير حكومية، من أجل الوقوف على الواقع البيئي وتشخيص مشكلاته وتحديد مختلف الآثار الناجمة عنها في ظل ما تنادي إليه التنمية المستدامة لحماية البيئة والحفاظ على مواردها ودون المساس باحتياجات الأجيال القادمة.

الهدف من البحث:
نهدف من خلال التعرض إلى بحثنا هذا إلى إبراز وتشخيص مختلف الآثار التي تنشأ عن التدهور البيئي ، وكذلك لتحديد طبيعة العلاقة القائمة بين كل من البيئة والتنمية المستدامة، وإلى مختلف الأساليب المعتمدة لمعالجة المشاكل الناتجة عن الاضطرابات البيئية نتيجة اختلال أنظمتها.

أسباب اختيار الموضوع:
هناك مجموعة من العوامل والأسباب التي دفعتني إلى الاهتمام بهذا الموضوع منها مايلي:

•الأسباب الذاتية:
-الرغبة الشخصية في التعرف على موضوع البيئة والتنمية المستدامة ، نظرا لأنه يفرض نفسه في الوقت الراهن بالإضافة إلى زيادة صداه الإعلامي في مختلف أنحاء العالم.
-اهتمامي بموضوع البيئة و اقتصادها ، مما أدى بي إلى تأسيس جمعية بيئية سميت : "جمعية اقتصاد حماية البيئة ".

الأسباب الموضوعية:
-زيادة وتصاعد حدة الآثار الناجمة عن المشكلات البيئية ، التي تجاوزت بذلك الحدود الجغرافية للدول ، خاصة منها مشكلة التلوث.
-حاجة موضوع البيئة إلى المزيد من الترقب والدراسة لتطلع الأفاق المستقبلية لها.
-تتبع مسيرة الجزائر في حماية بيئتها ، وتقييم الجهود المبذولة حيال ذلك.

حدود الدراسة:
تحددت هذه الدراسة بالمجالات التالية:

-المجال المكاني:
إن المشاكل البيئية لا يمكن حصرها في مكان واحد ، وهي تتصف بأنها لا تحترم الحدود السياسية للدول ،لهذه الأسباب ارتأينا أن تكون دراستنا تتصف بالشمول لنحصرها في الأخير في دولة الجزائر باعتبارها موطني ولا بد من الاهتمام بانشغالاته.

-المجال الزماني:
يبدأ الإطار الزمني لبحثنا هذا من بداية الاهتمام العالمي لموضوع البيئة ومشاكلها ، التي كانت الانطلاقة من مؤتمر استكهولم سنة 1972إلى غاية يومنا هذا.

-المجال الموضوعي:
بما أن موضوع البيئة واسعة ويمكن معالجتها من عدة جوانب منها الجانب القانوني ، جانب علم الاجتماع و الجانب الاقتصادي، وبما أننا مهتمين بالجانب الاقتصادي ارتأينا أن تكون دراستنا مركزة على الجوانب الاقتصادية لمختلف المشاكل البيئية والآثار الاقتصادية الناجمة عنها.

الدراسات السابقة:
حظي موضوع البيئة والتنمية المستدامة باهتمامات كثيرة من المفكرين والباحثين ،وهو متواصل إلى حد الآن نظرا لأهمية البيئة في توجيه وترشيد التنمية الاقتصادية ، وقد أطلعت على عدد من الدراسات ذات الصلة بموضوع الدراسة الحالية وعددها) (07مرتبة ترتيبا زمنيا من الأقدم إلى الأحدث مع التعقيب عليها.

الدراسة الأولى : رسالة ماجستير أجرتها الطالبة فاطمة الزهراء زرواط عام 1999حول التكاليف الناجمة عن التلوث البيئي ، حالة منشأة الإسمنت لمنطقة رايس حميدو، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير ،جامعة الجزائر،وذلك بهدف التعرف على التكاليف المخصصة لمواجهة المشاكل الناجمة عن التدهور البيئي في الجزائر ، بالإضافة إلى أنها عالجت علاقة التنمية الاقتصادية بالبيئة في إطار برنامج الأمم المتحدة للبيئة والتنمية ، كما حاولت الطالبة إسقاط دراستها على منشأة الإسمنت لمنطقة رايس حميدو ، حيث تناولت مختلف أنشطة المنشأة وتقييم الآثار البيئية لها ، والتطرق إلى أفاق المنشأة في إدراج تكنولوجيات أنظف تكون صديقة للبيئة..

الدراسة الثانية: أطروحة دكتورا للطالبة فاطمة الزهراء زرواط عام 2006حول إشكالية تسيير النفايات وأثرها على التوازن الاقتصادي والبيئي ،كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير ،جامعة الجزائر، وذلك بهدف التعرف على كيفية تسيير النفايات بصفة عامة في الجزائر ، وانعكاسات هذه النفايات على التوازن الاقتصادي من ناحية والتوازن البيئي من ناحية أخرى، وما يترتب على هذه النفايات من تكاليف يتحملها المجتمع وأمراض تصيب الصحة العامة.
الدراسة الثالثة: أطروحة دكتورا أجراها الطالب سالمي رشيد عام 2006حول أثر تلوث البيئة في التنمية الاقتصادية في الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير ،قسم علوم التسيير،جامعة الجزائر ، يهدف من خلالها معالجة طرق تأثير التنمية الإقتصادية على الجوانب البيئية ، وما نتج عن ذلك من آثار سلبية ألحقت أضرارا كبيرة بالبيئة..

صعوبات البحث:

إعترض موضوع بحثنا هذا المشاكل التالية:

-هناك نقص محسوس في المواجع التي تعالج موضوع البيئة في الجزائر ، وخاصة من جانبه الإحصائي.

-بما أن موضوع البيئة موضوع شامل وتتشعب فروعه في مختلف أنواع العلوم ، فكان من الصعب حصر موضوع الدراسة.

منهج الدراسة:

استخدمت في دراستي المنهج الوصفي التحليلي، حيث أنه من أنسب المناهج البحثية لتحقيق أهداف هذه الدراسة، وهو يعبر عن الظاهرة المراد دراستها ويصف الجوانب المختلفة لها من خلال توفير معلومات دقيقة وضرورية لفهم الظاهرة، والمنهج الوصفي لا يقف عند حدود وصف الظاهرة وإنما يمتد إلى تحليل الظاهرة وكشف العلاقات بين أبعادها المختلفة من أجل تفسيرها والوصول إلى استنتاجات تسهم في تحسين الواقع وتطويره. وقد استندت في إجراء هذه الدراسة إلى أسلوبين متكاملين ، أحدهما نظري ويتم عن طريق مراجعة واستشارة عدد من المصادر الأولية والثانوية من كتب ومقالات وبحوث منشورة ورسائل جامعية لتوضيح الخلفية العلمية لهذه الدراسة.والأسلوب الآخر ميداني عن طريق دراسة حالة من خلال عرض البيئة في الجزائر لتحديد أثر المشكلات البيئية على التنمية الاقتصادية والإنسان.

أقسام البحث:

تحقيقا لأهداف البحث المحددة سالفا ، قسمت موضوع البحث إلى ثلاثة فصول ، تطرقت في الفصل الأول إلى موقع البيئة من التنمية المستدامة ، وذلك من حيث عرض مختلف المفاهيم المتعلقة بكل من البيئة و اقتصاد البيئة والتنمية المستدامة ، بالإضافة إلى إبراز العلاقة الموجودة بينهم. وتناولت في الفصل الثاني دراسة وتقييم الآثار الاقتصادية للمشكلات البيئية وذلك بالتركيز على ما ينجم عن المشكلات البيئية من آثار وتكلفتها ، ومختلف الأساليب الاقتصادية لمواجهتها، أما فيما يخص الفصل الثالث خصصناه لدراسة حالة الجزائر من خلال تشخيص لواقع البيئة فيها ، وتحديد طبيعة المشاكل البيئية التي تعاني منها الجزائر ، ومختلف الآثار الناجمة عنها

وتكاليفها ، وأخيرا السياسة الجزائرية في حماية البيئة، وفي بداية بحثنا وضعنا خلاصة لدراستنا حددنا فيها الحلول التي نراها كفيلة باحتواء الوضع البيئي في بلدنا الجزائر

مقدمة :

يتحدد اقتصاد دولة ما بالتنمية،وتتحدد التنمية بالنمو والتطور التقني، وهذا راجع إلى بيئة المجتمعات، ومع بداية التطور الصناعي والتكنولوجي الذي يشهده العالم عقب الحرب العالمية الثانية في كافة المجالات والأنشطة الاقتصادية والاجتماعية ونتيجة تدخل عوامل عديدة في مقدمتها الانفجار السكاني ومرافقه من أنشطة تنموية لسد الحاجات المتزايدة لملاين البشر ،فضلا عن استنزاف الموارد الطبيعية واستغلال الأراضي لزراعية في فنشاء المصانع والمعامل والمجمعات السكانية .

فمشكلات التلوث البيئي، قد أصابت كل ما يحيط بالإنسان من كائنات حية و غيرها، و أضرت بكل ما يحيط به من موارد طبيعية، و هو الأمر الذي يهدد بنفاذ هذه الموارد و خاصة ما يندر منها و يبقى السؤال المطروح على المجتمع الإنساني، و يدعوه إلى التأمل العميق فيما يمكن أن تؤدي إليه فعاليات الإنسان غير المهتمة بالبيئة

ولدلك فإن بيئة أي مجتمع تتجدد بمدى قابليتها لتطور داخليا وخارجيا ومدى تأثيرها بالتقدم الحاصل في كافة المجالات وعلى ضوء ذلك أصبحت قضايا التلوث من قضايا التي تثير اهتمام كافة المفكرين والعلماء والدارسين في الوقت الحاضر ،حيث أخذت هده الأخيرة تؤرقهم في كل مكان بعد أن أصبحت شواهدها كثيرة من حولهم وخير مثال على >لك بلادنا ،وإن حدود ه>ا التهور تجاوز الحدود المحلية إلى مستويات إقليمية وعالمية .

الفصل الأول: الإطار النظري للبيئة والتلوث

إن تلوث البيئة ظاهرة خطيرة، ومصادرها كثيرة حتى ليكاد الإنسان يعجز عن درك أخطارها التي انتشرت في كل المجالات منها: تلوث الهواء، تلوث المياه، تلوث التربة.

يعتبر التلوث بشكل عام هو إحداث تغيرات داخل البيئة المحيطة بالكائنات الحية من خلال أنشطة الإنسان اليومية التي يقوم من خلالها البشر بإدخال تغيرات داخل البيئة المحيطة بالكائنات

الحية من خلال أنشطة الإنسان اليومية التي يقوم من خلالها البشر بإدخال ملوثات إلى البيئة الطبيعية والتي خلقها الله سبحانه وتعالى وإلحاق الضرر فيها وإحداث خلل غير مرغوب في التوازن الذي يخلف الأضرار كبيرة .

المبحث الأول: مفهوم البيئة

1- تعريف البيئة:

هي الوسط المحيط بالإنسان والذي يشمل كافة الجوانب المادية وغير المادية والبشرية والغير البشرية،فهي تعني كل ما هو خارج عن الإنسان وكل ما يحيط به من موجودات[1]

2- تعريف علم البيئة: [2]

هو أحد فروع العلوم التي تهتم بالكائنات الحية، والعلاقات التي تكونها مع البيئة ومع بعضها البعض، ويسمى الأشخاص الذين يدرسون هذا العلم بعلماء البيئة.

يوجد نوعان من البيئة[3]
1-1 بيئة مادية تشمل: الهواء – الماء – الأرض.
1-2 بيئة بيولوجية: النباتات- الحيوانات- الإنسان

ويمكن تقسيم البيئة وفق توصيات إستوكهولم سنة 1972 إلى ثلاثة أنواع أخرى مرتبطة بالتقدم الذي أحدثه الإنسان:
أ- بيئة طبيعية: تتمثل في الهواء- الماء – الأرض.

ب- بيئة اجتماعية: وهي مجموعة القوانين والنظم التي تحكم العلاقات الداخلية للأفراد إلى جانب المؤسسات والهيئات السياسية والاجتماعية.
ج- بيئة صناعية: التي صنعها الإنسان من: قرى – مدن – مزارع- مصانع- شيكات.
وتشتمل البيئة على ثلاث عناصر مكونون لها:

أ.عناصر حية: عناصر الإنتاج – النبات- عناصر الاستهلاك – الإنسان والحيوان.
عناصر التحليل: مثل فطر أو بكتيريا إلى جانب بعض الحشرات.

ب-عناصر غير حية: الماء والهواء والشمس والتربة.
ج-الحياة والأنشطة التي يتم ممارستها في نطاق البيئة.

المطلب الأول: البيئة أنظمتها وأساسيتها

[1] -https://ar.wikipedia.org/wiki.
[2] - أيمن سليمان مزاهرة،علي فالح الشوايكة، البيئة والمجتمع، دار الشروق للنشر والتوزيع، عمان الأردن،ص17.
[3] - https://ar.wikipedia.org/wiki

للبيئة نظام تنظيمي قد يكون في بركة صغيرة أو صحراء كبيرة ويمكن تعريف النظام البيئي كمتجمع الكائنات الحية من نبات وحيوان وكائنات أخرى كمجتمع حيوي تتفاعل مع بعضها في بيئتها وفي نظام بالغ الدقة والتوازن [1]

1- المواد اللاعضوية مثل الكربون والأكسوجين والنيتروجين والفسفور وغيرها من العناصر الطبيعية الأخرى.

2- المواد العضوية مثل البروتينات، والكربو هيدروجين، والدهون والفيتامينات والأحماض النووية.

3- عناصر المناخ كالحرارة والرطوبة والرياح والضوء.

4- عناصر فيزيائية كالجاذبية والإشعاع.

أما المكونات العوامل الحية فتتمثل:

أ- المنتجات: وتعد جميع النباتات الخضراء بما في ذلك الطحالب الدقيقة والمرئية كائنات منتجة (ذاتية التغذية) لأنها تمارس عملية التركيب الضوئي.

ب- المستهلكات: تشمل المحللات البكتيريا والفطريات التي تمتص ما تحتاج إليه من مواد عضوية محللة عن طريق غشائها الخلوي مباشرة.

النظم البيئية وأنواعها:[2]

وهي بدورها تنقسم حسب توفر المكونات الحية وغير الحية وهناك نظامان مشهوران لها:

أ- نظام بيئي طبيعي (متكامل): ويشار له أحياناً بالنظام البيئي المفتوح وهو يحتوي على جميع المكونات الأساسية الأولية المذكورة سابق < الحية وغير الحية < مثل الغابة والمستنقع والنهر والبحيرة.

ب- نظام بيئي غير متكامل:CLOSED ECOSYTEM

وهو الذي يعرف أيضاً بالنظام البيئي المغلق وهو الذي يفتقر إلى واحد أو أكثر من المكونات الأساسية مثل الأعماق السحيقة للبحر والكهوف المغلقة حيث تشترك في كونها لا تحتوي الكائنات المنتجة لعدم توافر مصدر الطاقة الشمسية.

المطلب الثاني: المشكلات البيئية[3]

يعد التلوث هو مرض البيئة ومشكلة المشاكل التي حظيت باهتمام الناس والعلماء البيئة في هذا القرن وأصبح خطر يهدد الجنس البشري بالزوال بل يهدد الكائنات الحية والنباتات وبرزت هده المشكلة نتيجة التقدم العلمي أو التكنولوجي والصناعي والحضري للإنسان.

ومن المشكلات البيئية المعاصرة:

أ- التلوث الهوائي:[4]

وهو عبارة عن حدوث أي تغير في تركيب الهواء سواء كان دلك عن طريق الغازات أو الأدخنة أو الأبخرة أو الأتربة أو الإشعاعات أو غير ذلك .

تلوث الهواء يعني اختلاط الهواء بمواد معينة مثل وقود العادم والدخان وبإمكان تلوث الهواء الإضرار بصحة النباتات والحيوانات وتخريب المباني و الإنشاءات الأخرى ،وتقدر منظمة الصحة العالمية إن ما يقرب من خمس سكان العالم يتعرضون لمستويات خطرة من ملوث الهواء .

---

[1] - عادل الشيخ حسين، البيئة مشكلات وحلول، دار البازوري العلمية ، للنشر والتوزيع ، والأردن عمان،ص29-30.

[2] - أيمن سليمان مزاهرة وعلي فالح الشوايكة، البيئة والمجتمع، جامعة البلقاء التطبيقية 2003، دار الشروق للنشر والتوزيع رام الله، الطبعة الأولى ، ص41.

[3] - د-أسامة حسين شعبان – الإخطار والكوارث البيئية ، دار الفجر لنشر 2009،ص 189.

[4] - د_عايد راضي خنفر -التلوث البيئي _ الهواء الماء _ الغذاء داراليازوري العلمية لنشر والتوزيع ،ص17

- تأخذ الملوثات الهوائية الأشكال الثلاثة للمادة< غازية – صلبة – سائلة > ويتفاوت تركيزها في الهواء وهي تضر بالإنسان والحيوان والنبات أي الكائنات الحية مما ينعكس بلا شك على المحيط البيئي ككل.

ومن أنواع الملوثات الهوائية:الغازات < أول أكسيد الكربون (co)- ثنائي الأوزون (O_3) الجسيمات المعدنية < الزئبق – الرصاص>

المركبات العضوية المتطايرة وهي تحتوي على عنصرين الكربون والهيدروجين وهي توجد على شكل غازات أو سوائل أو جسيمات صلبة.

ب- مشكلة الأمطار الحمضية:[1]

تحدث هذه الظاهرة نتيجة لزيادة تركيز غازات أكسيد نيتروجين وأكسيد كبريت في الهواء والتي تنتج بشكل رئيسي من عمليات احتراق الوقود الاحفروري كما في حرق الوقود المنزلي وعوادم السيارات ومحطات توليد الطاقة ومصانع الأسمدة والحديد وغيرها وهذه الغازات الملوثة خاصة ثاني أكسيد الكبريت لها قدرة كبيرة على الانتشار لمسافات بعيدة تصل إلى ألاف الكيلومترات من مصادرها الأساسية ،حيث تسقط في النهاية على شكل امطار حمضية ناتجة تلامسها مع جزئيات الماء والبخار الماء الجوي مكونة أحماض نيتروجينية ،أحماض كبريتية بدرجة حموضة (ph)3,5 أو اقل

- تتجمع الأحماض الناتجة بفعل اتحاد جزئيات الماء وبعض غازات الغلاف الجوي فوق سطح الأرض بمختلف أشكاله.ويتفاعل بدورها مع عناصر السطح فوق اليابس (الأساس الصخري – التربة الزراعية – المحاصيل الزراعية- النبات الطبيعي- المباني والمنشآت وغيرها) وداخل المسطحات المائية (البحيرات – الأنهار – البحار والمحيطات وما تحتويه من كائنات مائية) وينعكس ذلك بشكل مباشر أو غير مباشر على صحة الإنسان المنتفع من تلك الموارد الأرضية، ويتباين تأثير الأمطار الحمضية على سطح الأرض تبعاً لتباين توزيع مجموعة من العوامل يأتي في مقدمتها الملوثات الهوائية، بخار الماء الموجود في الجو(وما يتبعه من تكون صور التكاليف والتساقط المختلفة) وكمية التساقط وحركة الكتل الهوائية.

ج- مشكلة استنزاف طبقة الأوزون: [2]

يشكل غاز الأوزون(o_3) أحد غازات الغلاف الجوي حوالي 50000 % من إجمالي حجم الغلاف الجوي، ورغم ضآلة هذه النسبة فهو أحد أهم الغازات المؤثرة في حياة الكائنات على سطح الأرض. فهو غاز سام وغير مستقر مؤكسد ويعد أحد أهم الغازات الملوثة للهواء، والمسببة لارتفاع حرارة الأرض.

وتأتي أهمية الأوزون في أن عملية تكوين جزئياته تعتمد على استهلاك الأشعة فوق البنفسجية الآتية من الشمس نحو الأرض فلا يبقى منها سوى ما يعادل 3% فقط من إجمالي كميتها تتدفق نحو الأرض، وهي نسبة مناسبة لحياة الكائنات الحية على سطح الأرض.

- وقد اكتشفت بعض الدراسات المناخية في عام 1985 وجود ما يسمى ثقب الأوزون وعرف بأنه استنزاف لغاز الأوزون في طبقة الاستراتوسفير وخاصة فوق القارة الجنوبية مما يؤدي إلى تدفق الأشعة فوق البنفسجية بنسب أكبر من نسبتها الطبيعية 3% من إجمالي كميتها المتدفقة من الشمس وينذر ذلك بحدوث أضرار بيئية خطيرة مما دعي لاعتبار هذا الاستنزاف أهم مشكلة بيئية بعد الاحتباس الحراري وتسبب في إصابة الكائنات الحية بأمراض سرطانية خطيرة تصيب الجلد

[1] - داسامة حسين ،الأخطار والكوارث البيئية ، دار الفجر لنشر ، سنة 2009، ص189.

1- عبد القادر رزيق المخادمي، التلوث البيئي،(مخاطر الحاضر وتحديات المستقبل) ديوان المطبوعات الجامعية (الجزائر)، سنة 2000، ص 43.

والعين في حالة الإنسان والحيوان، وتؤدي إلى انخفاض معدل النمو النباتي وبالتالي انخفاض الإنتاج الزراعي.

د- مشكلة الاحتباس الحراري:[1]

إن ارتفاع الحرارة المحتملة خلال عقود الخمسة المقبلة _حدوث ارتفاع تدريجي في حرارة الأرض يصل إلى خمسة درجات مئوية ، وسوف يتسبب هذا الارتفاع في تغير نظام سقوط المطر فوق سطح الأرض بشكل لا ندرك طبيعته بعد ومن ثم فسوف يؤثر ذلك بشكل كبير في معدلات الإنتاج الزراعي ،ففي حين ستشهد بعض المناطق زيادة في المحاصيل لزراعية فإن مناطق أخرى من العالم سوف ينخفض إنتاجها بحدة بسبب التبادل في أنماط المناخ ومعدلات هطول الأمطار وغالبا ما يحدث ما يعرف بالتغيرات المناخية ،فقد ظهرت تحذيرات خطيرة أطلقتها مجموعة من الخبراء في التغيرات المناخية في باريس حول انبعاث الغازات الناتجة عن النشاط البشري الذي سوف يتسبب في تدهور كبير في المناخ لأكثر من ألف سنة يتوافق مع احتباس حراري و ارتفاع في مستوى البحار والمحيطات وحدوث الفيضانات .

التغيرات- التقلبات المناخية:[2]

لقد أدى التوجه نحو تطوير الصناعة في الأعوام ال150 المنصرمة إلى استخراج وحرق مليارات الأطنان من الوقود الاحفوري لتوليد الطاقة.

هذه الأنواع من الموارد الاحفورية أطلقت غازات تحبس الحرارة كثاني أو كسيد الكربون وهي من أهم أسباب تغير المناخ، وتمكنت كميات هذه الغازات من رفع حرارة الكوكب إلى 1.2 درجة مئوية مقارنة بمستويات ما قبل الثورة الصناعية هذا يؤدي:

- سبق أن حكم على 20% من الأنواع الحية البرية بانقراض مع حلول العام 2050.
- سبق أن بدأ يكابد صناعات العالم خسارات بمليارات الدولارات كالصناعات الزراعية إضافة إلى إتلاف التنظيف جراء ظروف مناخية قصوى.
- إن هذا التغير المناخي يحصل بسبب رفع النشاط البشري لنسب غازات التدفئة في الغلاف الجوي الذي بات يحبس المزيد من الحرارة.
- التلوث بأنواعه الثلاثة البري والجوي والبحري.
- قطع الغابات وحرق الشجار مما يؤدي إلى اختلال فتي التوازن البيئي.

مشكلة التصحر[3]**:**

- انخفاض أو تدهور قدرة الإنتاج البيولوجي مما يؤدي إلى خلق أوضاع سلبية وهو أحد جوانب التدهور الشائع الذي تتعرض له النظم البيئية مما تسبب في تدمير الإمكانات البيولوجية أي الإنتاج النباتي والحيواني لإغراض الاستخدام المتعدد في وقت تشتد فيه الحاجة إلى زيادة النتاج لتلبية حاجات السكان الذين يتزايدون باستمرار ويتطلعون لتحقيق التنمية المستدامة.
- **مشكلة التلوث السمعي (الضوضاء):**[4]

---

[1]- - داسامة حسين ،الاخطار والكوارث البيئية ، دار الفجر لنشر ، سنة 2009، ص155

[2] - تغير المناخ ويكميديا، الموسوعة الحرة، 30: 14, http:// ar.wilipedia.org/wiki/04/03/2018

[3]-.https://drsabrikhalil.wordpress.com /04/03/2018,10:30مشكلة التصحر واسبابها وطرق حلها

[4] https://ar.wikipedia.org/wiki/04/03/2018,10:30 -تلوث ضوضائي

التلوث السمعي أو الضوضائي هو خليط من الأصوات ذات استمرارية غير مرغوب فيها وتحدث عادة بسبب التقدم الصناعي يرتبط التلوث الصناعي أو الضوضائي ارتباطا وثيقا في الأماكن المتقدمة وخاصة الأماكن الصناعية، وتقاس عادة بمقياس مستوى الصوت الوحدة المعروف عالميا.

المبحث الثاني:مفهوم التلوث

يعتبر التلوث ظاهرةً عالميةً واسعة الانتشار، وتعني إلحاق الأذى بالبيئة وعناصرها ومواردها من خلال مجموعةٍ من الملوّثات، الأمر الذي يؤدي إلى اختلال واعتلال الطبيعة بشكلٍ مباشرٍ أو غير مباشر بكل مكوّناتها من أرضٍ، وماءٍ، وهواءٍ، ونباتاتٍ، وحيوانات، وتتعدد أصناف الملوثات فمنها الملوثات الغازية كالدخان أو المواد السائلة مثل مياه صرف الصحي أو المواد الصلبة كالنفايات، وقد يسرت التكنولوجيا المعاصرة الكثير من الأمور التي كانت شبه مستحيلة على الإنسان في الماضي وجعلت أحلامه تسعى بين يديه،ولكن في الوقت ذاته أدت إلى جلب الشقاء والتعاسة نتيجة لتلوث الكثير من المكونات البيئية.

فقد انتشرت الكثير من المواد السامة والإشعاعات الضارة في الماء والهواء والتربة فغدا الإنسان مجبراً على استهلاكها رغماً عنه مع طعامه وشرابه وتنفسه.

كما أن الأصوات الصاخبة في المدن، وارتفاع الضجيج وسرعة النقل وسرعة تغير الوسط الطبيعي والاجتماعي والكثرة تناول الأدوية والمضادات الحيوية أضرت بالإنسان صحياً ونفسياً.

وقد حلت الدراسات التي أجريت مؤخراً أن هناك علاقة بين هذه العوامل وبين الأمراض التي تصيب الإنسان في وقتنا الحاضر.

المطلب الأول: تعريف التلوث أسبابه ومصادره وطرق انتشاره.

لقد ظهرت مشكلة التلوث البيئي نتيجة الانفجار السكاني واستنزاف المصادر الطبيعية والتضخم الزراعي والصناعي، وتدني مستوى التخطيط الإقليمي وعدم إتباع الطرق الكافية في المعالجة ومصادر التلوث، بالإضافة إلى اللامبالاة من قبل الإنسان في تعامله مع بيئته.

1- **تعريف التلوث:**التلوث هو إحداث تغير في البيئة التي تحيط بالكائنات الحية بفعل الإنسان وأنشطته اليومية، مما يؤدي إلى ظهور بعض المواد التي لا تتلاءم مع المكان الذي يعيش فيه الكائن الحي ويؤدي إلى اختلاله.

وهناك تعريف آخر للتلوث البيئي، يرى بأنه عبارة عن إدخال مواد أو طاقة في البيئة من شأنها أن تسبب مخاطر صحية للإنسان والإضرار بالمصادر الحياتية والأنظمة البيئية وإتلاف مصادر الوفاة والتداخل في الأساليب المشروعة للاستفادة من الموارد البيئية [1]

ويعرفه البعض بأنه كل تغير كمي أو كيفي في مكونات البيئية الحية وغير الحية لا تقدر الأنظمة البيئية على استيعابه دون أن يختل توازنها.[2]

أما المجلس الاقتصادي والاجتماعي التابع للأمم المتحدة فقد عرف التلوث بأنه:< يوجد التلوث عندما يحدث التأثير المباشر أو غير المباشر للأنشطة الإنسانية نتائج تؤدي إلى تغير الوسط الطبيعي الذي يمكن أن تكون له آثار خطيرة على الكائن الحي>[3]

وقد عرفت منظمة التعاون والتنمية الأوربية (OGCD)التلوث البيئي بأنه قيام الإنسان بطريقة مباشرة أو غير مباشرة، بإضافة مواد من شأنها إحداث نتائج ضارة، تعرض صحة الإنسان

.

[1] - نعيم محمد الأنصاري، التلوث البيئي مخاطر عصرية واستجابة علمية دار دجلة للنشر والتوزيع الطبعة الأولى،2009،ص19.

[2] -راتب السعود، الإنسان والبيئة دار الحامد للنشر والتوزيع، 2004،ص52.

[3] -منى قاسم، التلوث البيئي والتنمية الاقتصادية، الدار المصرية اللبنانية الطبعة الرابعة، 2000،ص36.

للخطر، أو تضر بالمصادر الحيوية، أو النظم البيئية على نحو يؤدي إلى تأثيرها على أوجه الاستخدام أو الاستمتاع بمشروع البيئة.
فالتلوث بوجه عم هو كل تغير ناتج عن تدخل الإنسان في أنظمة البيئة يؤدي ضرراً للكائنات الحية بشكل مباشر أو غير مباشر ويشمل الماء والهواء والتربة والغذاء[1].

2- مصادر التلوث وأساليب انتشاره:

1- العوامل الطبيعية: تعتبر الطبيعة إلى مصادر تلوث البيئة وأقدمها نتيجة للكوارث الطبيعية التي تحصل بين الفينة والأخرى.

وأهم مصادرها الملوثة:النيازك- البراكين – الزلازل – الفيضانات – حرائق الغابات- العواصف الرملية و الغبارية – موجات غزو الحشرات كالقمل و الجرذان – موجات الفيروسات والأمراض الفتاكة.

2-العوامل البشرية:عبر تاريخه الطويل تدرج الإنسان في اعتدائه على البيئة فقد بدأ أولاً باستنزاف الموارد الطبيعية القادرة على استيعاب الملوثات التي راحت بدورها تتضاعف نتيجة صناعاته المكثفة وشكل ذلك أساليب انتشار التلوث.[2]

3-العلاقة بين الاقتصاد والبيئة.

تبرز العلاقة بين الاقتصاد والبيئة من خلال النقاط التالية :

-مع تطور الأنشطة الاقتصادية وازدياد المعرفة والتقدم التكنولوجي،وما صاحب ذلك من زيادة مستمرة في عدد السكان،وبالتالي ازداد الضغط على الموارد البيئية المتاحة،وترتب على ذلك حدوث مشكلات بيئية متعددة؛

-لقد تحقق النمو الاقتصادي على حساب انتزاع وإهلاك المواد الأولية والغابات والتربة وتلويث المياه والهواء، والواقع

أن العديد من صور وأشكال التنمية تسبب تدهورا في الموارد التي ترتكز عليها التنمية،

-إن التلوث البيئي بأشكاله المختلفة والتصحر يمثلان المشكلتان الرئيسيتان للبيئة،ولكنهما ناتجتان عن الأنشطة

الاقتصادية التي يمارسها الإنسان من أجل التنمية،

تعتبر الموارد المحور الرئيسي الذي يدور حوله تعريف كل من علم الاقتصاد من ناحية والبيئة من ناحية أخرى،كما

يعتبر الأساس الهام الذي يرتكز عليه كل من المفهومين، فالاقتصاد يدور حول كيفية الاستخدام الأمثل للموارد المتاحة والبيئة تعني مجموعة الموارد المتاحة في وقت معين،

-إشباع الحاجات الإنسانية المتعددة والمتطورة هو الهدف النهائي لعلم الاقتصاد،هذا لم ولن يتحقق إلا من خلال موارد البيئة،

-الاقتصاد يمثل في نهاية الأمر علم الصراع ضد الندرة ،أي ندرة الموارد في مواجهة استمرار تزايد الحاجات والتلوث

البيئي وتدهور الموارد المتاحة في البيئة.

-ومن الجوانب الاقتصادية الهامة لمشكلات البيئة جانب التكلفة والعائد،أي ما يجب دفعه من أجل حماية البيئة ووقايتها من التلوث.

المطلب الثاني: أنوع التلوث البيئي

ينقسم التلوث البيئي إلى قسمين هما التلوث المادي والتلوث غير المادي.

---

[1] - محمد إبراهيم حسينن، التباين البيئي وأنواع التلوث، مؤسسة أمنباب الجامعية،2002،ص190.

[2] - فتحي دردار، البيئة في مواجهة التلوث، نشر مشرك المؤلف ودار الامال، ص 87، 88.

1- التلوث المادي:PYSICAL POLLUTION

ويقصد به التلوث الذي يصيب إحدى عناصر البيئة وتكون آثاره على الإنسان مباشرة وملموسة ويشمل أربع أنواع رئيسية:

تلوث الهواء- تلوث الماء – تلوث التربة – تلوث الغذاء.

1- تلوث الهواء: هو عبارة عن حدوث أي تغير في تركيب الهواء سواء كان ذلك عن طريق الغازات أو اللدنة أو الأتربة أو الإشعاعات أو غير ذلك مصادر تلوث الهواء[1].

يمكن تلخيص أهم مصادر تلوث الهواء بما يأتي

- احتراق مختلف أشكال الوقود للحصول على الطاقة.
- الملوثات المطروحة من قبل مختلف وسائل النقل.
- الفضلات الغازية والغبار والحرارة وغيرها من العناصر التي تنفث إلى الأجواء مثل صناعة الاسمنت.[2]
- وجود الميكروبات والفطريات المسببة للأمراض المعدية التي تنتقل عن طريق التنفس وبعض هذه المواد الضارة يمكن الشعور بها إذا وجدت في الهواء مثل زيادة نسبة الرطوبة أو وجود غازات ذات رائحة وبعضها الأخر لا يمكن الشعور بها مثل المكروبات وغاز أول أكسيد الكربون.[3]

2- تلوث الماء: لإخلاف البتة على أن الماء سائل ضروري للكائنات الحية بشتى أنواعها [4] لقوله تعالى << وجعلنا من الماء كل شيء حي >>الأنبياء: الآية 30،فالماء سر الحياة لكل ما يدب على كرتنا الأرضية، ويوجد إما نقياً مثل ماء المطر قبل أن يذوب بعض الأملاح في التربة وإما عذباً مثل مياه الأنهار والبحيرات وإما صالحا مثل مياه البحار والمحيطات.

- **مصادر تلوث المياه:** تتمثل أهم مصادر تلوث المياه في البترول- مياه المجاري المبيدات – الأمطار الحمضية – المياه الصناعية – المعادن الثقيلة.

3- تلوث التربة: إن التربة التي تعتبر مصدراً للخير والثمار من أكثر العناصر التي يسيئ الإنسان استخدامها في هذه البيئة وأخطر ما يلوثها: المبيدات الحشرية والأسمدة الكيميائية وفضلات الحياة اليومية.[5]

- **مصادر تلوت التربة:**في تمليح التربة والتشبع بالمياه واستخدام المبيدات والكيمياويات على نحو مفرط – الفضلات المنزلية والصناعية – الأمطار الحمضية – المعادن الثقيلة – التلوث النووي – تلوث الأراضي الزراعية – التلوث بالمركبات العضوية- التلوث الناتج عن الحوادث الصناعية.[6]

4- تلوث الغذاء: التلوث الغذائي يقصد به عملية تحول المادة الغذائية من حالة ضارة بالإنسان.

- **مصادر تلوث الغذاء:**

- تأثير الكائنات الحية في الغذاء مثل البكتيريا.

---

[1] - عياد راضي خنفر، التلوث البيئي، الهواء،- الماء – الغذاء، دار البازوري العلمية للنشر والتوزيع الطبيعة العربية الاردن 2010، ص17

[2] - حسين علي البعذي،اساسيات علم البيئة والتلوث، دار البازوري العلمية للنشر والتوزيع2006،ص 302.

[3] - ايمن سليمان مزهرة، علي فاتح الشوائكة، البيئة والمجتمع دار الشروق للنشر والتوزيع ، الطبعة العربية الأولى ، ص154.

[4] - عبد القادر رزين المخادمي، المرجع السابق، ص55.

[5] - محمود عبد المولى، التلوث البيئي، مؤسسة شباب الجامعة الإسكندرية 2003، ص36.

[6] - حسين علي السعدي، المرجع السابق، ص374،371.

- تفاعل الغذاء مع الأواني المستخدمة في الطبخ.
- إضافة المواد الملوثة للغذاء أو الحافظة.
- تلوث الدواء الذي ينتج عن المواد المكسرة و المهلوسة كالتدخين والمخدرات.

الفرع الثاني :التلوث غير المادي:NOPYSICAL POLLUTION

يقصد به التلوث غير المحسوس وغالباً ما يكون قاتلاً في بعض ألاحيانا ويشمل نوعين رئيسيين هما التلوث الكهرومغناطيسي والتلوث السمعي (الضوضاء)

1- **التلوث الكهرومغناطيسي:** ويقصد به كل أشكال الأذى والإزعاج والضرر الذي تحدثه الموجات الكهرومغناطيسية للإنسان والحيوان.

- **مصادر التلوث الكهرومغناطيسي:**

- محطات الإذاعة والتلفاز.
- شبكات الضغط العالي التوي تنقل الكهرباء إلى مسافات بعيدة.
- شبكات الميكروويف المستخدمة في الاتصالات الهاتفية.
- أجهزة الحاسب الآلي.
- أجهزة الهواتف الملوثة.
- أجهزة الرادارات.
- الأبواب الاليكترونية.

واعتماداً على نتائج هذه الدراسات فقد أوصى الباحثون بضرورة ألا يزيد مستوى الموجات التي قد يتعرض لها الإنسان في المصانع أو القواعد العسكرية على عشرة الآف ميكروووات لكل سنة تعبر مربع واحد.[1]

2- **التلوث السمعي(الضوضاء):** يرتبط التلوث السمعي ارتباطا وثيقاً بالمدينة الأكثر تقدماً وخاصة الأماكن الصناعية للتوسع في استخدام الآلات ووسائل التكنولوجيا الحديثة فهو ذلك الصوت غير المرغوب فيه والذي يعيق قابلية الإنسان على التحاور مع الآخرين أو التركيز على مهمة معينة.[2]

- **مصادر التلوث السمعي:**

- المصانع أو المنشآت التجارية.
- محركات الطائرات.
- حركة المرور على الطرق العامة.
- الموسيقى الصاخبة.
- تزاحم ساحات السباق(السيارات وغيرها)[3]

من خلال ما سبق نخلص إلى أن التلوث البيئي يعتبر أحد أخطر المشاكل خطورة على البشرية وعلى أشكال الحياة الأخرى التي تدب حالياً على كوكبنا ولمكافحة التلوث والوقاية منه يجب:

- مكافحة تلوث المياه في المصافي.
- مكافحة بقع النفط التي تلوث مياه البحار والمحيطات.
- مكافحة غاز ثاني أكسيد الكبريت الناتج عن احتراق الغاز الطبيعي.
- مكافحة الملوثات الصناعية.
- مكافحة التلوث الهوائي بالرصاص.

---

[1]- راتب السعود، الإنسان والبيئة المرجع السابق، ص 106.

[2]- نعيم محمد علي الأنصاري، المرجع السابق،ص 107.

[3]- نعيم محمد على الأنصاري، المرجع السابق، ص108.

- مكافحة الأمطار الحمضية.
- مكافحة التلوث الغذائي.
- مكافحة النفايات.
- مكافحة النفايات المشعة.

فرع الثالث :علاقة النشاط الاقتصادي بالمشكلات البيئية .

إن النشاط الاقتصادي بصفة عامة يتم أو يجرى داخل إطار محدد زمانا ومكانا ،وهو ما يعني أنه يتأثر بالبيئة الطبيعية التي تمثل الإطار العام للمجتمع الذي يمارسه،سواء كان هذا النشاط زراعيا أو صناعيا أو في مجال الخدمات. و ينظر إلى العلاقة بين الأنشطة من ناحية والتلوث البيئي من ناحية أخرى من خلال ثلاث زوايا، أولها العلاقة بين الأنشطة الاقتصادية و مخلفات النفايات الناتجة منها وثانيها المتغيرات الطارئة في البيئة نتيجة هذه المخلفات وأخرى التكلفة الإجمالية المتعلقة بهذه المتغيرات في البيئة الطبيعية.

لذلك أدرك المجتمع الدولي هذا الارتباط الوثيق بين النشاط الاقتصادي والبيئة وتركزت الاهتمامات الدولية في العمل على خطر بعض الأنشطة الاقتصادية الأكثر خطورة على البيئة الطبيعية منها المبيدات الكيميائية وبعض الصناعات النووية،وتوضح مظاهر الارتباط بين البيئة والنشاط الاقتصادي من خلال مايلي:

-إنعكس النمو الكبير في النشاط الاقتصادي من خلال الزيادة التي تقدر ب 4.5ضعف في استهلاك الطاقة في العالم من 02مليون طن من معادن الفحم عام 1950إلى أكثر من9ملايين طن عام ، 1985ومن المحتمل أن تصل إلى20مليون عام ،2050وقد ترتب على هذه الزيادة في استهلاك الطاقة،حدوث زيادة موازية في الإنبعاثات الغازية والمركبات الكيماوية الناتجة عن الوقود الحفري تمثلت في زيادة كميات الكربون التي تلوث الغلاف الجوي.وإذ لم تبذل جهود عالمية لخفض استهلاك الطاقة،فإن إنبعاثات الكربون في العالم ستصل من 10إلى 12بليون طن سنويا عام ،2020وهذا يؤدي إلى ارتفاع درجة حرارة الأرض.

كذلك كان لقيام الصناعات البترولية والكيماوية أثر كبير في تسرب كميات كبيرة من المواد الكيماوية السامة للمياه والتربة ؛

- وقد أدى التحول إلى الزراعة التجارية من ناحية وازدياد الطلب العالمي على الأخشاب الإستوائية من ناحية أخرى،إلى تدمير الغابات الإستوائية في العالم. وبالتالي فإن هذه الأنشطة الاقتصادية تتسبب بطريقة مباشرة أو غير مباشرة ببعض المشكلات البيئية .

1- الاقتصاد التقليدي ،الإقتصاد المستدام نظرة كل منهما للبيئة

ينظر الإقتصاد التقليدي إلى عملية الإنتاج على أنها "نظاما مغلقا"تقوم من خلاله منشآت بيع السلع

والخدمات،وأيضا الناتج القومي الإجمالي يعتبر مؤشر لقياس أداء الإقتصاد والرفاهية على المستوى القومي. وقد أغفل هذا النظام على ما يصاحب العملية الإنتاجية من تلوث بيئي، وأصبحت هناك تفرقة بين التنمية التي تراعي الجوانب البيئية وتعرف بالتنمية الخضراء المستدامة،وبين التنمية الإقتصادية التي لا تراعي البعد البيئي،والتي أصبحت محل إنتقاد منكافة الأوساط والمنشآت الإقتصادية العالمية، لدرجة أن البعض يطلق عليها تسمية سوداء،وقد أصبحت المنشآت الإقتصادية العالمية تم بإعداد حسابات قومية على أساس

حسابات البعد البيئي وتعرف باسم الحسابات القومية الخضراء،وهي حسابات تقوم على أساس أن أي تحسن في ظروف البيئة وفي الموارد الإقتصادية هي زيارة في أصول الدولة.

2-مسؤولية الدولة في إحداث المشاكل البيئية

تختلف المشكلات البيئية بين الدول المتقدمة و المتخلفة،فالدول الصناعية المتقدمة تملك النصيب الأكبر من الصناعة والتجارة العالميتين،إذ تستهلك معظم الموارد العالمية فتنتج حوالي % 80من إجمال الإنتاج،وتستهلك %85من إجمال الطاقة المستخدمة في العالم،وتعد المسؤولة عن إنبعاثات %85من غاز ثاني أكسيد الكربون في العالم.فالدولة واحدة هي الولايات المتحدة الأمريكية لا يزيد سكان عن %5من سكان العالم، مع ذلك يحصلون على %25تقريبا من الدخل العالمي،ويستهلكون حوالي %25من الطاقة العالمية،وبتالي تكون دولة متقدمة واحدة مسؤولة عن ربع الإنبعاث الغازية في العالم،إذن هناك إختلافات في طبيعة المشكلة البيئية الموجودة في الدول المتقدمة والمتخلفة ،فهي فيالدول المتقدمة مشكلة شراء ورفاهية بينما تعد في الدول المتخلفة مشكلة فقر وتخلف إقتصادي وإجتماعي مثل التي تفتقر إلى المستويات الملائمة من الغذاء .وبالتالي فإن مسؤولية الدول المتقدمة والغنية عن الإختلال بالتوازن البيئي أكبرمن تلك المسؤولية بالنسبة للدول النامية والفقيرة.

ومما سبق علينا أن نستنتج أن المشكلة البيئية تعد من المشكلات المتعدد الأوجه) (Multifacetedبعضها مرتبط بالإنتاج والبعض الأخر مرتبط بالإستهلاك وأنماطه.ولهذا يجب النظر إلى المشكلات البيئية نظرة متكاملة دون فصلها عن المشاكل الداخلية

3-البيئة والأهداف الإقتصادية الكلية.

تنبع الأهداف الإقتصادية من سنن وقوانين التطور والإستقرار،وتتمثل الأهداف الكلية الأولية في :

مستوى مرتفع للتشغيل، إستقرار مستوى الأسعار ، توازن الإقتصاد مع الخارج ، نمو إقتصادي مستمر

3-1 أثر حماية البيئة على التشغيل: للسياسة البيئية تأثير واضح على التشغيل ،فمن جهة يمكن لأسباب تتعلق بحماية البيئة،تمنع تنفيذ بعض الإستثمارات في مجالات محددة كمنشآت الفحم أو محطات الطاقة النووية،وهذا سيكون له تأثير سلبي على التشغيل ومن جهة أخرى يمكن خلق فرص عمل جديدة أو تتم المحافظة على أماكن تحمل قائمة من خلال الإستثمارات البيئية ونفقات حماية البيئة،فالنفقات التي تنفقها الحكومة وقطاع الأعمال على حماية البيئة تؤدي إلى خلق فرص عمل جديدة ويمكن ملاحظة الآثار الإيجابية مع الآثار السلبية للإجراءات حماية البيئة على فرص العمل،كما هو موضح في الجدول التالي:

لجدول رقم (01)الآثار الإيجابية والسلبية لإجراءات حماية البيئة

الأثار الإيجابية	الآثار السلبية
أماكن عمل جديدة من خلال :	خسائر أماكن العمل يسبب
1-إستثمارات في مجال حماية البيئة 2-مصانع صناعة تجهيزات و معدات حماية البيئة 3-إدارة و تخطيط حماية البيئة	1-عرقلة الإستثمارات بسبب إجراءات حماية البيئة 2-توجه الإستثمارات و إنتقال الإنتاج إلى الخارج نتيجة القيود و التعليمات البيئية المتشددة 3-إغلاق بعض المصانع بسبب إرتفاع تكاليف حماية البيئة

المصدر :باتر وردم،مرجع سابق ،ص05

وبالتالي فإجراءات حماية البيئة لا تتسبب بشكل عام بآثار سلبية على العمالة والتشغيل،وقد يكون هناك آثار سلبية على المستوى الجزئي .إلا أنه على المستوى الكلي يكون التأثير إيجابيا.

3-2أثر حماية البيئة على استقرار مستوى الأسعار.

إن تعليمات وقيود حماية البيئة وكذلك الرسوم والضرائب البيئية وبقيت أدوات السياسة البيئية، سوف تتسبب في تكاليف إضافية إلى المنشآت ،وتكاليف إضافية الناتجة عن نقص في قيمة المعدات والتجهيزات البيئية وستتنقل هذه التكاليف إلى أسعار المنتجات آجلا أم عاجلا.وسوف تؤثر إجراءات السياسة البيئية الحكومية تأثيرا كبيرا على الأسعار في بعض مروجي الصناعة،وفي بعض المنتجات التي تكون مثقلة بشكل كبير للبيئة،ويمكن أن يؤدي إلى انخفاض القدرة التنافسية في الفروع المعنية،وتقود ذلك إلى الحد من الإنتاج أو ربما توقفه،هذا التأثير لإجراءات حماية البيئة قد ظهر على شكل نقص عرض بعض المنتجات،وبالتالي فتتجه أسعارها نحو الإرتفاع.

3-3أثر حماية البيئة على التوازن الإقتصادي مع الخارج .

إن تأثير حماية البيئة على التوازن الإقتصادي مع الخارج ،مرتبط وبشكل كبير مع تأثير حماية البيئة على استقرار مستوى الأسعار، فإذا كانت حماية البيئة ستؤدي في الأمد القصير إلى رفع التكاليف ومستوى الأسعار ،فإن القدرة التنافسية في السوق العالمية ستتجه نحو التناقص. ويمكن أن يكون هناك إنخفاض نسبي للقدرة التنافسية لبلد من البلدان عندما تكون تعليمات وقيود حماية البيئة في هذا البلد متشددة جدا وأكثر من الدول الأخرى و يكون الوضع البيئي سيئا جدا أو أسوء مما هو عليه في الدول الأخرى ، مما ينجم عنه إرتفاع في تكاليف حماية البيئة هناك، وذلك لأن هناك حاجة ملحة في هذه الدول ذات السياسة البيئية المتشددة و وجود دول أخرى تكون التعليمات والقيود واللوائح البيئية أقل تشددا مما هو في دول أخرى وذلك لأسباب تتعلق بالمعطيات البيئية والظروف والشروط الطبيعية لهذه الدول.

و يمكن أن تأثر حماية البيئة على التوازن الإقتصادي مع الخارج وعلى ميزان المدفوعات أيضا في حال إنتقال مصانع الإستثمارات،وتصدير رؤوس الأموال إلى الخارج يمكن أن يجعل ميزان رؤوس الأموال أكثر سوءا.

3-4أثر حماية البيئة على النمو الإقتصادي.

ويتأثر أيضا النمو الإقتصادي بالسياسات البيئية فهناك أثر سلبي يتمثل في توقف أو عرقلة النمو في الأمد القصير من خلال الإنفاق على الإستثمارات غير الإنتاجية في مجال حماية البيئة، وهناك أثر إيجابي يتمثل في تطور تكنولوجيا حماية البيئة التي تحمل في طياﺎ نموا إقتصاديا ،فضلا عن تأثير الإنفاق على النمو في الأمد الطويل ، وإضافة إلى ذلك فإن النمو الإقتصادي العشوائي غير المتحكم فيه يمكن أن يقود إلى تلويث البيئة، وهذا سيكون له تأثير على شروط إنتاج السلع الملائمة للبيئة)

خاتمة الفصل:

من خلال كل ما عرضناه خلال هذا الفصل فإنه من غير الممكن إغفال دور البشر كلاً من موقعه، وذلك في التأثير سلباً أو إيجاباً في البيئة، فالجميع مدعوون لتحمل مسؤولية الحفاظ على البيئة، وفي حالة تقاعسنا وتقصيرنا في أداء هذا الواجب، فإننا نصبح حينها متآمرين في جريمة تخريب هذا الكوكب وعقوبة هذه الجريمة عامة وهي الضرر الذي سيقع علينا جميعاً وهو لا يعرف الحدود بل يتجاوزها دون رقيب ولا حسيب وسينتشر التلوث وآثاره حينها في كل مكان بحيث يصعب إيجاد مناطق آمنة منه.

رغم هذا كله فإن الأوان لم يفت بعد، لكن لابد من وجود التضامن والتعاون الدولي من أجل حماية البيئة ومكافحة التلوث، فالهدف هو أن يحيا الإنسان حياة مستقرة وآمنة خالية من المخاطر والأمراض وبعيدة عن كل مظاهر الخوف والقلق لتحقيق بعدها وآمالنا المنشودة

.

مقدمة الفصل

لقد تزايد القلق بسبب استخدام الإنسان الوسائل المؤثرة الناجمة عن التطور الهائل للتقنية و الصناعة، الأمر الذي أوجد مستويات غير مألوفة من التداخل لم يسبقها شيء من هذا القبيل عبر تاريخ تطور المعرفة البشرية ، مما أصبح يهدد توازن الطبيعة فعلا، فلقد مارس الإنسان منذ الأزل نشاطه الاقتصادي، و تعامل مع البيئة دون أن يجور عليها أو يستنزف مواردها.

و مع بداية التطور الصناعي ،و التكنولوجي الذي شهده العالم عقب الحرب العالمية الثانية في كافة المجالات ،و الأنشطة الاقتصادية و الاجتماعية ،و نتيجة تداخل عوامل عديدة في مقدمتها الانفجار السكاني الذي حدث خلال النصف الثاني من القرن الماضي (القرن العشرين)، و ما رافقه من أنشطة تنموية لسد الحاجات المتزايدة لملايين البشر، فضلا عن استنزاف الموارد الطبيعية و استغلال أراضي الغابات في إنشاء المصانع و المعامل و استغلال الأراضي الزراعية لحل أزمة السكن و شق الطرق و مد خطوط المواصلات و الاتصالات و غيرها ، و مع تزايد النمو الاقتصادي ظهرت مشكلات البيئة العالمية و المحلية على السواء ، و تصاعدت عدة آثارها، و أدرك الإنسان مدى خطورتها ليس فقط على حياته و صحته فحسب ، و إنما أيضا على مقدرات هذه الحياة و شروطها، كما كثرت التحذيرات خلال السنوات الأخيرة من القرن العشرين حول مصير الحياة على الكرة الأرضية، كما توجهت الانتقادات إلى تداخلات الإنسان في التوازن الطبيعي، الذي يحدد نمط و أشكال الحياة المعروفة حاليا.

فمشكلات التلوث البيئي، قد أصابت كل ما يحيط بالإنسان من كائنات حية و غيرها، و أضرت بكل ما يحيط به من موارد طبيعية، و هو الأمر الذي يهدد بنفاذ هذه الموارد و خاصة ما يندر منها.

يتعين الوقوف على نشأة مشكلات البيئة العالمية و هل يوجد نظام اقتصادي معين مسؤول عن هذه النشأة؟ أم أن النشاط الاقتصادي هو المسؤول بصفة عامة عنها ؟ و هل توجد آليات معينة يحدث من خلالها ذلك الأمر؟.

و هل تعاني الدول المتقدمة و الدول المتخلفة من مشكلات بيئية عالمية مشتركة ؟ وبعد هذا أخص الدول المتخلفة، بالإضافة إلى المشكلات البيئية العالمية بطائفة أخرى من المشكلات البيئية الخاصة بها ؟.

و في الدول المتخلفة، هل هناك علاقة بين نشأة و تكون التخلف تاريخيا، و بين نشأة و تكون العوامل و الأسباب الملوثة للبيئة في هذه الدول؟

أيمكن أن يكون لعمليات التنمية الاقتصادية و الاجتماعية دور في تعميق المشكلة البيئية بصفة عامة ؟

و من هنا فإن الأمر، يتطلب أن تضع هذه الدول إستراتيجية تضمن إحداث تنمية اقتصادية متواصلة، فما هي التنمية المتواصلة؟

و ما هو موقف الفكر الاقتصادي منها؟ و ما هو الدور الذي يمكن أن تؤديه المنظمات الاقتصادية الدولية في هذا الصدد؟

المبحث الأول: ماهية اقتصاد البيئة:

أصبحت الموارد الاقتصادية من الموضوعات الحيوية، نظرا لارتباطها الوثيق بالتقدم الاقتصادي، فهناك الموارد الطبيعية بشقيها الزراعي و المعدني، و الموارد المصنعة، بالإضافة إلى الموارد البشرية.

و لقد ترتب على نمو السكان و حاجتهم الماسة للموارد البيئية الملموسة و غير الملموسة زيادة كبيرة في الطلب عليها.

و تعرف الموارد الاقتصادية بأنها رصيد ذو قيمة اقتصادية نفعية إشباعية ، و يشمل هذا الرصيد الموارد الطبيعية، و التي تعتبر هبة من الخالق سبحانه و تعالى، و الموارد المصنعة و التي ينجح الإنسان في صنعها بفكره و علمه

و جهـده، و هنـاك أخيـرا المـوارد البشريـة و التـي تسهـم بقـوة العمـل الـذي يـزاول العمليـة الإنتاجيـة و يخلـق المنافـع الحقيقيـة.

المطلـب الأول: تعريـف اقتصاد البيئـة:

تدور مشكلة الاقتصاد حول ما هو مشاهد في الحياة الواقعية من ندرة نسبية في الموارد القابلة لإشباع الحاجات المختلفة، مما يحتم عليه استخدامها على أفضل نحو مستطاع، حتى يمكنه الوصول إلى أقصى إشباع، وما ينشأ من علاقات متطورة تاريخيا بين أفراد المجتمع الإنساني وخاصة فيما يتعلق بالملكية والتوزيع، ومن هنا تنشأ مشكلة الاقتصاد.

فالمشكلة الأولى: تظهر بسبب أن الجزء الأكبر من الموارد غالبا لا يصلح لإشباع الحاجات الإنسانية، لهذا لزم تدخل الإنسان عن طريق العمل ليحور من تلك الموارد الطبيعية، وليجعلها صالحة لإشباع الحاجات الإنسانية.

وتقتضي هذه العملية صراعا بين الإنسان والطبيعة تحكمه قوانين طبيعية و عامة و أوضاعا فنية تختلف باختلاف الزمان والمكان.

المشكلة الثانية: تظهر بسبب أن الحاجات الإنسانية كثيرة ومتنوعة ومتزايدة، وبالمقابل فإن الموارد التي تعطيها الطبيعة محدودة، ومن هذا الوضع تخلق المشكلة بين توزيع الموارد المحدودة على الحاجات الإنسانية الغير محدودة.

هذه الوضعية تقتضي تحديد الحاجات التي تشبع والقدر الذي يتم إشباعه وتلك التي تتم من خلال الإشباع ، أي التقابل بين الحاجات الإنسانية غير المحدودة والموارد الطبيعية التي تقتضي تدخل الإنسان لتحديد أولويات لإشباع الحاجات .

فالحاجات المتعددة والموارد المحدودة حقيقتان تفرضان نفسهما على أي مجتمع كان بغض النظر عن مدى تقدمه وتطوره وبغض النظر عن النظام الاقتصادي المتبع، لكن المشكل الاقتصادي يكاد يكون واحداً عبر كافة النظم الاقتصادية، لكن الكيفيات التي يتم بها اتخاذ القرارات تختلف وهكذا تختلف النظم الاقتصادية من حيث الهيكل أو الترتيب أو تكوين الأطراف التي تتخذ الإجراءات الاقتصادية.

الشيء الملاحظ في السنوات الحديثة أن الاقتصاديين أصبحوا أكثر اهتماما بالموضوعات المتعلقة بالبيئة والتي ترتبط بنجاح جهود التنمية.[1]

ونحن الآن ندرك التفاعل بين الفقر والتدهور البيئي، وكنتيجة للجهل أو الضرورة الاقتصادية، فإن بعض فئات المجتمع تقوم بعملية تدمير واستنفاد للموارد التي تعتمد عليها الحياة كما أن تزايد الضغوط لزيادة الضرائب على الموارد البيئية في الدول النامية والتي تؤدي إلى نتائج خطيرة على الاكتفاء الذاتي في العالم الثالث وعلى توزيع الدخل وكذلك النمو المرتقب في المستقبل.

[1] .د: أحمد جامع: النظرية الاقتصادية، الجزء الأول دار النهضة العربية القاهرة، ص:4

إن التدهور البيئي يمكن أن يقلل من خطوات التنمية الاقتصادية من خلال التكاليف المرتفعة التي تنفقها الدولة الجزائرية على الصحة وانخفاض إنتاجية الأرض، وانخفاض متوسط نصيب الفرد من إنتاج الغذاء، ويؤدي إلى صعوبة الحصول على مياه نظيفة وصحية، والتي بدورها تؤدي إلى تسبب حوالي 80 % من الأمراض الخطيرة .

إن من بين الحلول لهذه المشاكل البيئية المتعددة، تعزيز إنتاجية الموارد وتحسين الظروف المعيشية بين الفقراء، وتحقيق نمو بيئي قابل للاستمرارية.

هناك جدال حول التكاليف البيئية المرتبطة بالأنشطة الاقتصادية المختلفة ولكن اقتصاديي التنمية اتفقوا على أن الاعتبارات البيئية تشكل جزء من المبادرة السياسية التي لها الأثر الكبير في التنمية.

إن استبعاد التكاليف البيئية من حسابات الناتج القومي الإجمالي تكون مسؤولة بشكل كبير عن الإهمال التاريخي للاعتبارات البيئية في اقتصاديات التنمية.

كذلك أن أضرار النفايات وتلوث المياه وقطع الغابات، ناتجة عن استخدام طرائق إنتاج تخفض بشكل كبير الإنتاجية القومية.

كذلك النمو السكاني السريع وتوسيع الأنشطة الاقتصادية في الجزائر تكون أكثر اتجاها لتوسع الدمار البيئي ما لم تتخذ خطوات جادة وفعالة تعمل من أجل التخفيف من النتائج السلبية على البيئة وعلى التنمية في آن واحد.

المطلب الثاني: علم الاقتصاد

1- طبيعة علم الاقتصاد:

تنشأ معظم العلوم على أساس معالجة مشكلة معينة، أو تفسير علاقات و متغيرات معينة و هذا هو شأن علم الاقتصاد الذي اتخذ من العلاقة بين الإنسان متمثلا بحاجاته، و رغباته غير المحدودة، و الطبيعة متمثلة بمواردها المحدودة، موضوعا للدراسة و البحث، و أصبحت هذه العلاقة الموضوع الرئيسي لعلم الاقتصاد التي باتت تعرف بالمشكلة الاقتصادية.[1]

تعددت تعاريف علم الاقتصاد مع مرور الزمن، و لكن جميعها اتفقت على أن علم الاقتصاد يبحث في أمور تتعلق بطبيعة المشكلة الاقتصادية، و منها:

1-1 دراسة ندرة الموارد الاقتصادية اللازمة لإشباع الحاجات.
1-2 البحث علم الاقتصاد في كيفية استغلال الموارد و تخصيصها بما يتلاءم مع طبيعة المجتمعات و احتياجاتها.
1-3 البدائل و الخيارات المتاحة لدى المجتمع بسبب محدودية الموارد.

[1].أحمد جامع : النظرية الاقتصادية، النهضة العربية القاهرة، الجزء الأول ص : 446

1-4 اهتمامه بتفسير العلاقات القائمة بين مختلف الظواهر الاقتصادية، و العلاقات السببية التي تساعد على التنبؤ بما سيحدث في المستقبل.

1-5 دراسة آلية السوق و جهاز السعر، و ارتباط ذلك بكثير من المتغيرات الاقتصادية مثل: الناتج، التضخم، البطالة، معدلات الاستهلاك، الاستثمار، السياسات المالية و النقدية و التجارة الخارجية و غيرها.

و يمكن التعبير عن كثير من تعاريف علم الاقتصاد من خلال التعريف التالي:

(علم الاقتصاد هو العلم الذي يبحث في كيفية إدارة الموارد الاقتصادية النادرة بالاستخدام الأمثل لها و تطويرها و تخصيصها بما يتلاءم مع طبيعة المجتمع و طبيعة احتياجاته، كما أنه يدرس علاقات المجتمع الداخلية و الخارجية المتعلقة بالمشكلة الاقتصادية).[1]

2- **علاقة علم الاقتصاد بالعلوم الأخرى**: "يعتبر علم الاقتصاد علماً اجتماعياً، و لهذا فإنه لا يمكن في حقيقة الأمر فصل هذا العلم أو عزله عن العلوم الاجتماعية الأخرى، ذلك أن السلوك الإنساني في المجتمع إنما يكون وحدة واحدة مركبة و متنوعة الموضوعات أو الوجوه، و ما الاقتصاد سوى وجه واحد و ليس قطاعا منعزلا، من هذا السلوك، و بالتالي فإنه لا يمكن للاقتصادي أن يتجاهل تماما الوجوه غير الاقتصادية للمشكلات التي يدرسها" [2]

2-1 علاقة علم الاقتصاد بالعلوم الإنسانية و الطبيعية: " يهدف علم الاقتصاد إلى معالجة المشكلة الاقتصادية و الإنسان و الطبيعة، حيث يمثل الإنسان الحاجات الاقتصادية و الطبيعة تمثل الموارد و تحدد العلاقة بين الإنسان و الطبيعة في طبيعة قوى الإنتاج ، و علم الاقتصاد يدرس السلوك الإنساني كعلاقة بين الحاجات و الوسائل (الموارد النادرة) لذلك هو وثيق الصلة بالعلوم الإنسانية و الطبيعة.

2-2 علاقة علم الاقتصاد بالسياسة: يعتبر الاقتصاد القاعدة المادية التي تنبثق عنها النظم السياسية، فالسياسة و الاقتصاد متداخلان و يتأثر كل منهما بالآخر، فمعظم العلاقات الدولية السياسية تنتج عن العلاقات الدولية الاقتصادية.

2-3 علاقة علم الاقتصاد بعلم النفس: يشترك علم الاقتصاد مع علم النفس في دراسة السلوك الإنساني، و الأول يدرس السلوك الخارجي للإنسان أي

[1] د: إبراهيم سليمان قطف، د: علي محمد خليل: مباديء الاقتصاد الجزئي. دار الحامد للنشر و التوزيع الطبعة
[2] .نفس المرجع السابق، ص: 35، 36 الأولى 2004، ص: 18

فيما يتعلق بإشباع حاجاتـه و سلوك الفرد كمستهلك أو سلوك الفرد كمنتج، بينما الثاني يدرس السلوك الداخلي للإنسان (الدوافع الداخلية).

2-4 علاقة علم الاقتصاد بالتاريخ: يعتمد علم الاقتصاد في تحليله و دراسته بالتطور الاقتصادي للبشرية بمراحله المختلفة، على التطور التاريخي للإنسان نفسه، حيث نجـد أن لكل مرحلـة من تطور المجتمعات نظاما اقتصاديا خاصا بها، و هناك مدراس فكريــة و نظريـات اقتصادية ارتبطت بمراحل تاريخية معينة مثل المدرسة التجاريـة و الطبيعية و الفكر الكلاسيكي و الكينزي، و جميعها تمثل أنماطا مختلفة بتحليلها للظواهر الاقتصادية.

2-5 علاقة علم الاقتصاد بعلم الأخلاق: يهتم علم الاقتصاد بالوسائل التي تشبع حاجات الإنسان، و قد تتناقض هذه الوسائل مع بعض المعتقدات الأخلاقية، فمثلا في سعي علم الاقتصاد لتحقيق العدالة في التوزيع ينسجم مع المعايير الأخلاقية، و كذلك في سعيه لتحقيق درجة من الرفاه الاجتماعي. [1]

3- المشكلـــة الاقتصــاديـة:

3-1 طبيعة المشكلة الاقتصاديـة:

تمثل المشكلة الاقتصادية محور علم الاقتصاد، فندرة الموارد الاقتصادية من جهة ، و تعدد الحاجات الإنسانية و تزايدها المستمر من جهة أخرى ، جعل من المشكلة الاقتصادية مشكلة عامة بالنسبة لكافة المجتمعات الإنسانية أيا كانت درجة تقدمها أو تطورها الاقتصادي و التكنولوجي.

و من نافلة القول أن حدة هذه المشكلة ، تختلف في المجتمعات المتقدمة عنها في المجتمعات المتخلفة، فهذه الأخيرة تعاني بدرجة أكبر من هذه المشكلة ، نظرا لظروفها الاقتصـادية المعقدة و لضعف هيكلها الاقتصادي " و لقد أصبحت معظم دول العالم في الوقت الحاضر تجد صعوبات بصدد توفير ما تحتاج إليه من سلع، يرجع ذلك إلى تزايد و تعدد الحاجات و إلى التقدم و التطور الذي شهده العالم منذ الثورة الصناعية، كما يرجع إلى نفاذ و نضوب بعض مصادر الإنتاج .

3-2 خصائص و أسباب المشكلة الاقتصادية:

3-2-1 **النــدرة**: يعتبر عامل الندرة من أهم عوامل المشكلة الاقتصادية، و الندرة بالمفهوم الاقتصادي لا تعني عدم وجود الشيء، إنما عدم الكفاية فيه، لأن توفر الموارد الاقتصادية بكميات محدودة لا تف بسد حاجات المجتمع، يعني أن المجتمع يواجه مشكلة الندرة، و كلما كان عامل الندرة في الموارد الاقتصادية قائما كانت المشكلة الاقتصادية قائمة.

3-2-2 **عامـل الاختيــار**: بسبب محدودية المـوارد من ناحيـة و تعـدد حاجات المجتمع من ناحية أخرى، سيواجه المجتمع مشكلة الاختيـار بين الحاجـات التي يمكـن

[1] د: زينب حسين عوض الله، د: سوزي عدلي ناشد: مبادىء الاقتصاد السياسي. منشورات الحلبي الحقوقية

إشباعها من خلال الموارد المتاحة و إبقاء حاجات أخرى غير مشبعة، مما يعني بقاء المشكلة الاقتصادية قائمة.

3-2-3 عامل التضحية: تتصف الموارد الاقتصادية باستخداماتها المتعددة بمعنى أن المجتمع قد يحتاج المورد الواحد لعدة استعمالات، و لكن بسبب عامل الندرة أي محدودية الموارد فقد يضطر المجتمع أن يوجه مورداً معيناً لاستعمال ما، و بالتالي يضحي بالاستعمالات البديلة لهذا المورد.[1]

3-3 **أركان المشكلة الاقتصادية**: تتضمن المشكلة الاقتصادية عناصر رئيسية تواجه معظم المجتمعات، و ترتبط هذه العناصر بجوهر المشكلة الاقتصادية المتمثل في تعدد الحاجات و ندرة الموارد اللازمة لإشباعها، و أهمها:

- ماذا ننتج؟ كيف ننتج؟ لمن ننتج؟

و هناك بعض الجوانب الاقتصادية المتعلقة بالموارد الطبيعية، سواء كانت متجددة أم غير متجددة، و بالنسبة للموارد الطبيعية المتجددة فهناك جانبا العرض و الطلب المتعلقان بسطح الأرض و المسطحات المائية، أما بالنسبة للموارد الطبيعية غير المتجددة فهناك جانبا العرض منها و الطلب عليها. [2]

4- الموارد الاقتصادية:

4-1 **تعريف الموارد**: لقد أدرك الإنسان منذ مهبطه إلى الأرض مقدار سلطانه على حياته و أمر معيشته، إنما يتحدد بمقدار ما في حوزته من مال أو قلة من موارد مادية و بشرية فلقد عرف أن احتياجاته متزايدة ، و أن كوكبه بما فيه من موارد محدود نسبيا، و لذلك كان شغله الشاغل هو تنمية و زيادة ما في حوزته من موارد حتى يضمن احتياجاته المتزايدة و المتجددة، و لقد سلك الإنسان في سبيل ذلك مسالك شتى ، منها الهجرة إلى مناطق جديدة و منها الحروب و السطو و الابتزاز ، و منها القهر و الاسترقاق و منها التجارة و التبادل السلعي ، كذلك راح يضع الحدود الجغرافية و يسن القوانين التي تؤكد تملكه لموارده و تستبعد غيره من الاستفادة بها، و من هنا يمكن تعريف المورد الاقتصادي على انه رصيد ذو قيمة اقتصادية يترتب على استغلاله تيار من المنافع أو الإشباع، و يتبين من هذا التعريف أن المورد هو كمية يصير قياسها في نقطة زمنية معينة.

4-2 **تقسيمات الموارد**: المورد الاقتصادي قد يكون طبيعيا أو غير طبيعي، و قد يكون ملموسا أو غير ملموس، كما يكون ماديا أو بشريا، كذلك قد يكون المورد متجددا أو غير متجدد كما أن الموارد تختلف في درجة توافرها في

[1] د: محمدي فوزي أبو السعود، د: رمضان محمد مقلد، د: أحمد رمضان نعمة الله، د: إيمان عطية ناصف: اقتصاديات الموارد و البيئة، الدار الجامعية. 2006، ص: 25

2.د: إبراهيم سليمان قطف، د: علي محمد خليل: مبادىء الاقتصاد الجزئي. الطبعة الأولى 2004، دار الحامد للنشر و التوزيع، ص: 21، 22

الأماكن المختلفة، فقد يكون المورد متوافر في كل مكان أو يكون مركزاً في مكان واحد. [1]

" و بالإضافة إلى الموارد الطبيعية هناك موارد من صنع الإنسان، صنعها الإنسان بفكره و علمه لتساعده على الإنتاج، و تزيد من فاعلية استغلاله للموارد الطبيعية.

و الموارد الطبيعية و المصنوعة يمكن أن نجمعها في تصنيف واحد هو الموارد المادية في مواجهة مورد اقتصادي آخر لا يقل أهمية بل ربما يزيد في الأهمية ألا و هو المورد البشري" الإنسان" و المورد البشري يطلق على القوى العاملة و درجة مهاراتها و مستوى تكوينها المهني و درجة تنظيمها و انضباطها.

كذلك يكون المورد الاقتصادي ملموسا و يكون غير ملموس ، فالموارد الملموسة هي تلك الموارد التي لها كيان مادي ملموس مثل الأرض و ما عليها ، و ما في باطنها و الموارد البشرية و رؤوس الأموال المختلفة ، إلا أن هناك أيضا موارد غير ملموسة مثل مناخ الديمقراطية و الأمان و الاستقرار السياسي.

و قد يكون المورد الاقتصادي المعين متجددا و غير متجددا ، و أهمية هذه التفرقة إنما ترجع إلى ضرورة تحديد المعدل الأمثل لاستغلال الموارد في كل حالة على حدة فمخزون البترول و الغاز مثلا عرضة للنفاذ ذلك لأن المخزون المؤكد لكل مورد منهما يتناقص باستمرار الإنتاج .

و بالنسبة للموارد المتجددة، و هي تلك التي تتمتع بطبيعة حيوية متكاثرة مثل مصايد الأسماك و قطعان الحيوانات البرية، و الأراضي الزراعية، و الغابات و المراعي، فإن معدل نمو هذه الموارد يتحدد بطرق استغلالها و بمدى استيعاب البيئة للمزيد من أعداد و حجم هذه الموارد.[2]

5- أهمية دراسة الموارد الاقتصادية:

أصبحت معظم دول العالم في الوقت الحاضر تجد صعوبات بصدد توفير ما تحتاج إليه من سلع، بل إن بعضها يعاني من تعذر تدبير العديد من السلع، يرجع ذلك إلى تزايد و تعدد الحاجات و إلى التقدم و التطور الذي شهده العالم منذ الثورة الصناعية، كما يرجع إلى نفاذ و نضوب بعض مصادر الإنتاج.[3]

6- علاقة علم الاقتصاد بالموارد الاقتصادية:

العلم هو رصيد من المعرفة المتخصصة تم تراكمه من خلال أساليب بحث ، و مناهج دقيقة و منظمة. هذه المعارف عادة ما تكون في صورة

---

[1].د: إبراهيم قطف، د:علي محمد خليل:مبادىء الاقتصاد الجزئي، دار الحامد للنشر و التوزيع الطبعة الأولى 200 ص: 23

:2 د: محمدي فوزي أبو السعود، د: رمضان محمد مقلد، د: أحمد رمضان نعمة الله د: إيمان عطية ناصف

.اقتصاديات الموارد و البيئة، الدار الجامعية. 2006، ص: 45

3. نفس المرجع السابق ص: 07، 08، 12، 13

فـــروض و نظريـــات قابلـــة للاختبـــار و علـم الاقتصـاد ينفرد بالبحـث فـي وصـف و تحليـل سلـــوك الإنســـان فـي إشباعـه الحاجـات المختلفـة و المتزايـدة مـن خـلال استخدامـه للموارد المحـدودة ذات الاستخدامـات المتنافسـة بأقـل تكلفـة و أكثـر إشبـاع. [1]

" و علـم الاقتصـاد هـو علـم إدارة المـوارد النـادرة فـي المجتمـع البشـري و دراسـة طـرق التكيـف التـي يتعيـن علـى البشـر إتباعهـا كـي يعادلـوا بيـن حاجاتهـم غيـر المحـدودة و بيـن وسائـل تحقيـق هـذه الحاجـات المحـدودة و النـادرة. [2] .

المبحث الثاني: انعكاسات التلوث البيئي على التنمية الاقتصادية

تقوم التنمية على استغلال الموارد البيئية و الإمكانيات البشرية بما فيها المنجزات العلمية والتكنولوجية وذلك من أجل تحقيق عدد من الأهداف أهمها ،تلبية الاحتياجات البشرية وتحسين وتطوير نوعية حياة البشر ويقاس مستوى النهوض و التقدم التنموي في أي مجتمع وذلك فيما تحدثه(التنمية)من تغيرات في البيئة الاجتماعية و الاقتصادية تتجلى في تحسين الحياة المعيشية لأفراد المجتمع وزيادة الدخل القومي ومن هنا نجد أنه لا يمكن أن تقوم التنمية دون الموارد البيئية وبالتالي فإن الإخلال بالموارد من حيث إفسادها سيكون له انعكاساته السلبية على العملية التنموية

1 د: زينب حسين عوض الله، د: سوزي عدلي ناشد: مبادىء الاقتصاد السياسي. منشورات الحلبي الحقوقية

2 الطبعة الأولى 2006، ص: 32

المطلب الأول: التنمية معايرها وأهدافها

تقوم التنمية على استغلال الموارد البيئية والإمكانيات البشرية بما فيها المنجزات العلمية والتكنولوجية وذلك من أجل تحقيق عدد من الأهداف أهمها تلبية الاحتياجات البشرية وتحسين وتطوير نوعية حياة البشر.

1- مفهوم التنمية

1-1 **تعريف التنمية:** لغة هي <النماء> أو الازدياد التدريجي، ويستخدم اصطلاح التنمية عادة في المستويات الاقتصادية والاجتماعية وغيرها.

- **التنمية**: هي تلك العملية التي بمقتضاها يجري الانتقال من حالة التخلف الى التقدم وما يصاحب ذلك العديد من التغيرات الجذرية والجوهرية في البنيان الاقتصادي [1].

يتطلب نجاح التنمية وجود أعداد وفيرة من الكفاءات الإدارية والتنظيمية، وتوسيع الجهاز الحكومي وإعادة تنظيمية وتدعيمه بهذه الكفاءات لمقابلة عملية التنمية، كما يتطلب إعادة التفكير في إدخال أفكار جديدة في داخل بعض التنظيمات والمؤسسات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية والبيئية التي تعمل على إشباع الحاجات الأساسية والثانوية والتي تتمثل في ما يلي:

التنمية الاقتصادية، التنمية الاجتماعية، التنمية السياسة، التنمية الثقافية، التنمية البيئية أو المتواصلة.

وتهدف التنمية إلى تحقيق ما يلي:

- تحسين حياة البشر من خلال رفع إشباع الحاجات الأساسية للفرد وتحقيق ذاته الإنسانية وتحسين فرص العدالة الاقتصادية والاجتماعية وفرص المشاركة في العمليات السياسية.
- إحداث سلسلة من المتغيرات الوظيفية والهيكلية اللازمة لنمو المجتمع وذلك بزيادة قدرة أفراده على استغلال الطاقة المتاحة لتحقيق أكبر قدر من الحرية والرفاهية بأسرع من معدل النمو الطبيعي.
- الانتقال إلى مرحلة جديدة شاملة الإنتاج والإنسان ومقدراته وفرص حياته ومشاركته الإيجابية على مستوى مغاير لمرحلة سابقة.
- تهيئة سيطرة الإنسان على بيئته وإمكانيته وطاقته لبناء حاضره ومستقبله من واقع الشعور بمسؤولية الانتماء الاجتماعي والقدرة على المنافسة في عالم يحكمه منطق الصراع.
- تأمين زيادة مستمرة في متوسط دخل الفرد عبر فترة ممتدة من الزمن .
- إزالة جميع المصادر الرئيسية لبقاء التخلف منها والفقر والطغيان وضعف الفرص الاقتصادية وكذا الحرمان والقهر الاجتماعي والسياسي.[2]

---

[1]- أ_جابر أحمد بسيوني ،رئيس قسم الاقتصاد جامعة الإسندرية ، التنمية الاقتصادية (مفاهيم ،نظريات ، تطبيقات)، دار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر، الطبعة الأولى 2012، ص40

[1]- سالمي رشيد، أثر تلوث البيئة في التنمية الاقتصادية في الجزائر، رسالة دكتوراه، جامعة الجزائر، 2005-2006، ص83.

2- التنمية الاقتصادية

- يعتبر أدم سميث (1723-1790) إضافة إلى العديد من أتباع المدرسة الاقتصادية الكلاسيكية من أهم الاقتصاديين الذين أشاروا إلى مصطلح (التنمية الاقتصادية)في إعمالهم ،كما نلاحظ من خلال استعرضنا لمختلف النظريات التنمية الاقتصادية التي برزت بعد الحرب العالمية الثانية أنها تتمحور بشكل أو بأخر حول نمو دخول الأفراد والدول وتطوير أساليب تعظيم هذه الدخول وبالتالي تحسين المستوى المعيشي للأفراد والدول وتطوير أساليب تعظيم هذه الدخول وبالتالي تحسين المستوى المعيشي للأفراد ،حيث أصبح هذا المعيار هو الأساس في التعبير عن التنمية عن مفهوم التنمية الاقتصادية في بلد ما ،كما أنها تمحورت حول زيادة الناتج القومي لدول كمعيار أخر لمفهوم التنمية فيها.[1]
- ففي الجزائر بعد مضي ثلاثين عاماً من مباشرتها الاستغلال ثرواتها المنجمية والنفطية وتسييرها بنفسها، وعقب عشرين سنة من إعدادها الإطار القانوني للبيئة 1983، وبعد انقضاء عشرة سنوات على انعقاد مؤتمر الأمم المتحدة حول البيئة والتنمية في ريوديجانيرو – بالبرازيل تواصل مواجهة تحديات حاسمة، فقد أضيفت إلى نظام تسيير ممركز لا ينشر مقاييس الفعالية الاقتصادية زد على هذا، النمو الديمغرافي والتعمير الجامح و المتسارع واستنزاف الموارد الطبيعية والاقتصادية وعواقب التصنيع غير المتحكم فيه، مما أدى إلى أزمة اقتصادية واجتماعية وبيئية غير مسبوقة.
ومن هذه الأزمة تم السير في طريق التنمية المستدامة، وانتهاج سبل الانفتاح نحو اقتصاد السوق، وترشيد استعمال الموارد الطبيعية، جاء المخطط الوطني للأعمال من أجل البيئة والتنمية المستدامة، الذي يتمثل هدفه الرئيسي في اقتراح إستراتيجية وطنية للبيئة والتنمية المستدامة.[2]
- تظهر العلاقة بين التنمية الاقتصادية والبيئة من خلال الموارد الطبيعية، في كيفية استعمالها والمقادير المناسبة في المشاريع التنموية، فإذا تمت بطرق جائزة ستؤدي إلى تدهور البيئة مستقبلاً والمتمثل في فقدان بعض الموارد أو قلتها[3].
وعدم خصوبة الأراضي وزيادة التصحر، وتلوث المياه والهواء وغيرها من المشاكل السالفة الذكر، فالعلاقة بين التنمية والبيئة علاقة عكسية، حيث كلما ازدادت معدلات التنمية، ازدادت المشاكل البيئية لكن تبدأ هذه العلاقة عند الحد الذي لا تستطيع البيئة امتصاص التلوث فيه، وكلما ازدادت المشاكل البيئية انخفضت معدلات التنمية (أو ازدادت تكاليف التنمية).

2-1 **مؤشرات التنمية المستدامة:** أصدرت لجنة التنمية المستدامة المنبثقة عن قمة الأرض كتابا حول مؤشرات التنمية

[2]الدكتور علي جذوع الشرفات ، التنمية الاقتصادية في العالم العربي ،دار جليس الزمان للنشر والتوزيع ،الطبعة الأولى 2009، ص8

[2]-سالمي رشيد، أثر تلوث البيئة في التنمية الاقتصادية في الجزائر، مرجع سبق ذكره، ص89.
[3]-سالمي رشيد، أثر تلوث البيئة في التنمية الاقتصادية في الجزائر، مرجع سبق ذكره، ص92.

2-2 **التنمية المستدامة تتضمن** نحو 130مؤشرا مصنفا في أربع فئات رئيسية إقتصادية وإجتماعية وبيئية ومؤسسية وهي :

3- المؤشرات الإقتصادية :

3-**1 نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي:**وتوضح البيانات المتعلقة بنصيب الفرد العربي من الناتج المحلي الإجمالي إلا أنه قد شهد إرتفاعا من 2096دولار عام 1995إلى 2492دولار عام ،2004غير أنه مازال منخفضا مقارنة مع7804دولار على المستوى العالمي

3-**2 نسبة إجمالي الإستثمار إلى الناتج المحلي الإجمالي) :**(1وتشير التقديرات إلى إنخفاض هذا المؤشر خلال خمسة عشر(15)سنة المنصرمة من 21.9%عام1990إلى20.5%عام،2004وتتفاوت هذه النسبة بين الدول العربية فقد حققت قطر في عام 2003أعلى قيمة مقدرة للإستثمار الإجمالي بنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي بنسبة 31.5 %،وكانت أدنى قيمة في الكويت إذ قدر ب.8.7% ت-مجموع الدين الخارجي كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي : تطور هذا المؤشر خلال التسعينات،حيث انخفضت المديونية الخارجية العربية بالنسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي العربي من 81%عام 1990إلى 47.21%عام،2003وأعلى نسبة كانت في موريتانيا ب 178.2%و 17.2%كحد أدنى في سلطة عمان.

4-المؤشرات الإجتماعية :

4-**1 مؤشر الفقر البشري:**هو مؤشر مركب من ثلاث أبعاد بالنظر إلى البلدان النامية هي حياة طويلة وصحية تقاس بالنسبة المئوية من الناس الذين لا يبلغون السن الأربعين،توافر الوسائل الإقتصادية تقاس بالنسبة المئوية من الناس الذين لا يمكنهم الإنتفاع بالخدمات الصحية والمياه المأمونة،ونسبة الأطفال دون الخامسة الذين يعانون من وزن ناقص بدرجة معتدلة أو شديدة؛

4-**2 معدل البطالة**:يشمل هذا المؤشر جميع أفراد القوى العاملة الذين ليسوا موظفين يتقاضون مرتبات أو عاملين مستقلين كنسبة مئوية من القوى العاملة التي تزداد بمعدل أكبر من السكان،حيث يقدر معدل نموها السنوي بنحو% 3.4خلال الفترة من1995إلى 2002مقارنة بمعدل نمو السكان المقدر بنحو 2.4%خلال نفس الفترة ؛

4-**3التعليم:**يقيس هذا المؤشر كل من نسبة الأشخاص الذين تتجاوز أعمارهم 15سنة الذين هم أميون،والمعدل الإجمالي للإلتحاق بالمدارس الثانوية.يشكلوا الأميون أكثر من 39%من السكان البالغين في الوطن العربي،وتتفاوت هذه النسبة مابين 71%كحد أعلى في اليمن،و 9%كحد أدنى في الأردن ؛

4-**4 معدل النمو السكاني:**يقيس هذا المؤشر معدل النمو السكاني للسنة ووفقا لتقديرات الأمم المتحدة ،يقدر متوسط معدل النمو السكاني العربي خلال الفترة1995إلى 2003بنحو 2.4%متراجعا من حوالي 2.6%خلال الفترة 1985إلى ،1995ورغم هذا التراجع لازال هذا المعدل الأعلى بين أقاليم العالم الرئيسية إذ بلغ متوسط معدل الدول المتقدمة . 0.8%

5- المؤشرات البيئية:

5-**1-متوسط نصيب الفرد من الموارد المائية:**تعد المنطقة العربية من أكثر مناطق العالم فقرا في الموارد المائية،إذ لا يتجاوز المعدل السنوي لنصيب الفرد العربي من المياه المتاحة 860متر مكعب في العراق كحد أعلى،و166.9متر مكعب في جيبوتي كحد أدنى.ويتوقع البنك الدولي للعام 2025شحا في مياه الشرب، على قاعدة عتبة تبلغ2000م 3لكل نسمة يطال 52بلدا و03مليارات نسمة في إفريقيا الشمالية والشرق الأوسط ،و لن تكون الموارد إلا بحدود 700م 3لكل نسمة، وهكذا يمكن أن تصبح المياه بسرعة موردا إستراتيجيا وتؤدي إلى النزاعات

5-**2 متوسط نصيب الفرد من إجمالي الأراضي المزروعة:**يبين هذا المؤشر نصيب الفرد بالهكتار من إجمالي الأراضي المزروعة،حيث إنخفضت من0.27هكتار للفرد عام 1995إلى0.23هكتار للفرد عام،2002وكان نصيب الفرد من الأراضي المزروعة في السودان هو دائما الأعلى بين الدول العربية،حيث بلغ0.52هكتار للفرد،أما اليمن فقد كان المتوسط فيها هو الأقل عربيا حيث بلغ0.09هكتار للفرد سنة 2002.

5-3 كميات الأسمدة المستخدمة سنويا يقيس هذا المؤشر كثافة إستخدام الأسمدة ويقاس بالكيلوغرام للهكتار،وتشيرا لإحصاءات إلى أنه بالرغم من ارتفاع استهلاك الأسمدة على مستوى الوطن العربي من16.6كيلواغرام في 1978إلى44.9كيلوغرام للهكتار الواحد عام،1998غير أنه مازال أقل بكثير من المتوسط العالمي والبالغ 105.4كيلواغرام للهكتار الواحد ،وعلى مستوى الدول العربية حققت الإمارات العربية المتحدة أعلى مستوى للإستخدام الأسمدة ،حيث بلغ 390.1كيلواغرام للهكتار بالمقابل كان استخدام الأسمدة في السودان هو الأقل كثافة في 1998ب39.5كيلواغرام .

5-**4 التغير في مساحة الغابات:**يشير هذا المؤشر إلى التغير الذي يحصل مع مرور الوقت في مساحة الغابات كنسبة مئوية من المساحة الإجمالية للبلد،وقد شهد هذا المؤشر تدهورا كبيرا خلال الفترة1995إلى 2002حيث كانت نسبة التغير ،% 0.88ففي الوقت الذي كانت فيه الغابات تغطي نحو % 6.42من المساحة الإجمالية للوطن العربي في عام 1995 أصبحت تشكل % 6.06فقط في سنة،2002وهي نسبة متدنية بالمقارنة مع المعايير الدولية التي تحدد مؤشرها بنسبة 20 % من المساحة الإجمالية لكل بلد

6- المؤشرات المؤسسية :

6-**1 خطوط الهاتف الرئيسية لكل 100نسمة:**يعد هذا المؤشر أهم مقياس لدرجة تطور الاتصالات السلكية واللاسلكية في أي بلد،ووفقا لبيان الإتحاد الدولي للاتصالات السلكية واللاسلكية تحتل الدول العربية موقع متأخر عن المتوسطات العالمية لكثافة الخطوط الهاتفية الرئيسية،و بينما كان المتوسط العالمي لكثافة الخطوط الهاتفية الرئيسية حوالي 18خط لكل 100نسمة في عام، 2002لم يتجاوز نصف الرقم في الدول العربية وخاصة الأكثر فقرا منها اليمن لم يتخطى معدل الكثافة 24.2من الخطوط الهاتفية الرئيسية لكل100نسمة،وبلغت أعلى نسبة في الإمارات العربية المتحدة بـ 34.2من الخطوط الرئيسية لكل100نسمة .

6-2 **الحواسيب الشخصية لكل 100نسمة:** وبالرغم من نمو متوسط عدد الحواسيب الشخصية لكل100نسمة من الدول
العربية خلال 10سنوات المنصرمة)1995إلى،(2005غير أن متوسطها في البلدان العربية مجتمعة 6.72مازال بعيدا عن معدل الكثافة العالمية والبالغ .9.22ت-مستخدمي الأنترنت لكل 100نسمة: وصل عدد مستخدمي الأنترنت لكل100نسمة 4.53وهي نسبة أقل من نصف المستوى العالمي البالغ ،9.72ففي بعض الدول العربية يتجاوز فيها استخدام الأنترنت المتوسط العالمي كالإمارات
والبحرين والذي بلغ فيها المؤشر36.73و24.74على التوالي مستخدما لكل 100نسمة

المطلب الثاني : التنمية المستدامة مبادئها وأبعادها

أن التنمية المستدامة تعني تزويد الفرد بالخبرات والمعارف والاتجاهات الضرورية وكذلك تعويده على عادات مفيدة ،فالمعارف والخبرات وحدها لا تكفي فلا بد أن يتعود الفرد على عادات لها علاقة بالمحافظة على الموارد وخصوص الغير المتجددة وحسن توظيف الدخل والتفكير في الآخرين المحيطين به والتفكير في مستقبل الأجيال التالية .
كما يدعو إلى ضرورة دمج البعد البيئي في السياسات التنموية الاقتصادية والاجتماعية بمعنى آخر التنمية التي تأخذ في الاعتبار البيئة والاقتصاد والمجتمع.
المطلب الأول: تعريف التنمية المستدامة ومبادئها

1- :تعريف التنمية المستدامة:

ظهر تعبير التنمية المستدامة في بداية ومنتصف الثمانينات كما برز أيضاً خلال مؤتمر ستوكهولم حول ملف البيئة الإنسانية عام 1982حيث أشارة إلى ضرورة وضع الاعتبارات البيئية ضمن سياسات التنمية وإلى ضرورة استخدام الموارد الطبيعية بشكل يضمن بقائها واستمرارها فالتنمية المستدامة هي التنمية التي تلبي احتياجات الحاضر دون الإخلال بقدرات الأجيال القادمة على تلبية احتياجاتها،أو هي تعبير عن التنمية التي تتصف بالاستقرار وتمتلك عوامل الاستمرار والتواصل.
أو هي عملية التفاعل بين النظام الحيوي والنظام الاقتصادي والنظام الاجتماعي.[1]
هناك تعاريف أخرى للتنمية المستدامة في عدة جوانب:

- **من الجانب الاقتصادي**: التنمية المستدامة هي إجراء فحص في استهلاك الطاقة والموارد وكذا توظيف الموارد من أجل رفع مستوى المعيشة والحد من الفقر.
- من الجانب الاجتماعي: ينبغي السعي من أجل استقرار النمو السكاني ورفع مستوى الخدمات الصحية والتعليمية خاصة في الريف.
- من الجانب البيئي: التنمية المستدامة تعني حماية الموارد الطبيعية والاستخدام الأمثل للأراضي الزراعية والموارد المائية.

[1] خلد مصطفى قاسم، إدارة البيئة والتنمية المستدامة في ظل العولمة والمعاصرة،الدار الجامعية الإسكندرية 2007، ص20.

- **من الجانب التكنولوجي**:تعني نقل المجتمع إلى عصر الصناعات النظيفة التي تستخدم تكنولوجيات منظفة للبيئة، وتنتج الحد الأدنى من الغازات الملوثة والحابسة للحرارة والضارة بالأزون.[1]

2- مبادئ التنمية المستدامة:

مع بداية القرن الواحد والعشرين بدأت تتبلور عقيدة بيئية جديدة تبناها البنك العالمي للإنشاء والتعمير تقوم على عشرة مبادئ أساسية:

2-1المبدأ تحديد الأولويات بعناية:

اقتضت خطورة مشكلات البيئة وندرة الموارد المالية التشدد في وضع الأولويات، وتنفيذ إجراءات العلاج على مراحل، وهذه الخطة قائمة على التخطيط التقني للآثار الصحية والإنتاجية الايكولوجية لمشكلات البيئة وتحديد المشكلات الواجب التصدي إليها بفعالية.

ففي سنة 1992 تبين أن التلوث بالرصاص من أهم مشكلات البلد ثم مشكلات الآمونيات،وأمكن التوقف عن استخدام البنزين المحتوي على الرصاص والآن حوالي 50دولة تعمل جديا على تحديد الأولويات بمشاركة المجتمع المحلي.

2-2 -المبدأ الاستفادة من كل دولار

كانت معظم السياسات البيئة بما فيها السياسات الناجحة مكفولة من دون مبرر وبدأ التأكيد على فعالية التكلفة، وأفادت الجهود في هذا المجال في عدة ولايات من الجزائر.

أن التأكيد يسمح بتحقيق إنجازات كثيرة بموارد محدودة، وهو يتطلب نهجاً متعدد الفروع ويناشد المختصين والاقتصاديين في مجال البيئة والعمل سوياً على تحديد السبل الأقل تكلفة للتصدي للمشكلات البيئية الرئيسية.

2-3 المبدأ اغتنام تحقيق الربح لكل الأطراف

بعض المكاسب في مجال البيئة سوف تتضمن تكاليف ومفاضلات والبعض الآخر يمكن تحقيقه كمنتجات فرعية لسياسات صممت لتحسين الكفاءة والحد من الفقر ونظراً لخفض الموارد التي تكرسها لحل مشكلات البيئة منها خفض الدعم على استخدام الموارد الطبيعية.[2]

2-4المبدأ استخدام أدوات السوق حيثما يكون ممكناً

إن الحوافز القائمة على السوق والرامية إلى خفض الأضرار الضريبية هي الأفضل من حيث المبدأ والتطبيق، فعلى سبيل المثال تقوم بعض الدول النامية كالجزائر بفرض رسوم الانبعاث وتدفق النفايات، رسوم قائمة على قواعد السوق بالنسبة لعمليات الاستخراج.

2-5 المبدأ الاقتصاد في استخدام القدرات الإدارية والتنظيمية

[1] - منور أو سرير، محمد حمو، الاقتصاد البيئي، دار الخلدونية للنشر والتوزيع، الجزائر2011، ص158.

[2] - خبابة عبد الله، بوقرة رابح، الوقائع الاقتصادية العولمة الاقتصادية، التنمية المستدامة، مؤسسة شباب الجامعة الجزائر2009، ص339،338.

يجب العمل على تنفيذ سياسات أكثر تنظيماً وقدرة مثل:فرض ضرائب على الوقود، وإدخال مبدأ الحوافز على المؤسسات الصناعية التي تسعى إلى التقليل من الأخطار البيئية.

2-6المبدأ العمل مع القطاع الخاص.

يجب على الدولة التعامل بجدية وموضوعية مع القطاع الخاص باعتباره عنصراً أساسياً في العمليات الاستثمارية، وذلك من خلال تشجيع التحسينات البيئية للمؤسسات وإنشاء نظام (الإيزو) الذي يشهد بأن الشركات لديها أنظمة سليمة للإدارة والبيئة.

توجيه التمويل الخاص صوب أنشطة تحسين البيئة وتحسن كفاءة الطاقة.

2-7 المبدأ الاشتراك الكامل للمواطنين

عند التصدي للمشكلات البيئية لبلد ما، تكون فرص النجاح قوية بدرجة كبيرة، إذا شارك المواطنون المحليون ومثل هذه المشاركة ضرورية للأسباب التالية:

- قدرة المواطنين في المستوى المحلي الأولويات.
- أعضاء المجتمعات المحلية يعرفون حلولا ممكنة على المستوى المحلي .
- أعضاء المجمعات المحلية يعملون غالباً على مراقبة مشاريع البيئة.
- أن مشاركة المواطنين تمكن أن تساعد على بناء قواعد جماعية تؤيد التغيير.[1]

2-8 المبدأ توظيف الشراكة التي تحقق نجاحاً

يجب على الحكومات الاعتماد على الارتباطات الثلاثية التي تشمل (الحكومة – القطاع الخاص – منظمات المجتمع المدني – وغيرها...) وتنفيذ تدابير متضافرة للتصدي لبعض قضايا البيئة.

2-9 المبدأ تحسين الأداء الإداري المبني على الكفاءة والفعالية

بوسع المديرين البارعين انجاز تحسينات كبيرة في البيئة بأدنى التكاليف، فمثلاُ أصحاب المصانع يستطيعون خفض نسبة التلوث للهواء والغبار من 80% إلى 60% بفضل تحسين تنظيم المنشآت من الداخل.

2-10 المبدأ إدماج البيئة من البداية

عندما يتعلق المر بحماية البيئة فإن الوقاية تكون أرخص كثيراً وأكثر فاعلية من العلاج، ويسعى معظم البلدان الآن إلى تقييم تخفيض الضرر، والمحتمل من الاستثمارات الجديدة في البنية التحتية، وباتت تضع في الحسبان التكاليف والمنافع النسبية عند تصميم استراتيجياتها المتعلقة بالطاقة[2].

كما أنها تجعل من البيئة عنصراً فعالاً في إطار السياسات الاقتصادية والمالية والاجتماعية والتجارية والبيئية.

من خلال هذه المبادئ العشرة نستنتج أنه يسترشد بها الآن جيل جديد من صانعي السياسة البيئة والعقلية البيئة الجديدة التي تتميز بمزيد من التشدد في إدماج تكاليف

[1] - خبابة عبد الله، بوقرة رابح، المرجع السابق، ص340،339.

[2] - خبابة عبد الله، بوقرة رابح، المرجع السابق، ص 340 ، 341.

ومنافع البيئة في تقرير السياسة يجعل من السكان، مكان الصدارة في الاستراتيجيات البيئة وبشخص ويعالج البواعث السلوكية للإضرار بالبيئة.

3- أبعاد التنمية المستدامة

لا تتحقق التنمية المستدامة إلا بتحقيق الاندماج والتكامل مابين الأبعاد الثلاثة الرئيسية وهي البعد الاقتصادي والاجتماعية والبعد البيئي للتنمية، واعتبارها خيارات متكاملة وليست منفصلة، وأن إغفال البعد البيئي أو الاجتماعي سيؤثر سلباً على البعد الاقتصادي.

- **البعد الاقتصادي:** يعني البعد الاقتصادي للتنمية المستدامة الانعكاسات الراهنة والمقبلة للاقتصاد على البيئة إذ أنه يطرح مسألة اختيار وتمويل وتحسين التقلبات الصناعية في مجال توظيف الموارد الطبيعية، فالنظام الاقتصادي المستدام هو النظام الذي يسمح بإنتاج السلع والخدمات لإشباع الحاجات الإنسانية وتحقيق الرفاهية بشكل مستمر دون أن يؤدي إلى الإضرار بالبيئة والطبيعية.[1]
- **البعد البيئي:** تطرح التنمية المستدامة بتأكيدها على مبدأ الحاجات البشرية، مسألة السلم الصناعي أي الحاجات التي يتكفل النظام الاقتصادي بتلبيتها، لكن الطبيعة تضع حدوداً يجب تحديدها واحترامها في مجال التصنيع والهدف من وراء كل ذلك هو التسيير والتوظيف الأحسن لرأسمال الطبيعي بدلاً من تبذيره.
- **البعد الاجتماعي:** يشير البعد الاجتماعي للتنمية المستدامة إلى العلاقة بين الطبيعة والبشر وتحقيق الرفاهية وتحسين سبلها من خلال الحصول على الخدمات الصحية والتعليمية ووضع المعايير الأمنية واحترام حقوق الإنسان في المقدمة.

ويشير كذلك إلى تنمية الثقافات المختلفة والتنوع والتعددية والمشاركة الفعلية للقواعد الشعبية في وضع القرار.[2]

خلاصة الفصل:

بناءاً على ما تقدم يمكن أن نلاحظ العلاقة الوثيقة بين التنمية والبيئة، فالأولى تقوم على موارد الثانية و لا يمكن أن تقوم التنمية دون الموارد البيئية وبالتالي فإن الاختلال بالموارد من حين إفسادها سيكون له انعكاساته السلبية على العملية التنموية والاختلال بأهدافها كما أن نتيجة للموارد وتناقصها سيؤثر أيضاً على التنمية من حيث مستواها وتحقيق أهدافها حيث

[1] - منور أوسرير، محمد حمو، المرجع السابق، ص 161.
[2] - خلد مصطفى قاسم، المرجع السابق، ص 32،31.

أنه لا يمكن أن تقوم التنمية على الموارد بيئة متعدية كما أن الأضرار بالبيئة ومواردها يضر بالاحتياجات البشرية، وعليه ينبغي على التنمية أن تقوم أساس وضع الاعتبار للبيئة وأن ينظر إلى البيئة والتنمية باعتبارهما متلازمان فالتنمية لن تحقق أهدافها دون الأخذ بسياسات بيئة سليمة.

مقدمةالفصل :

إن مشكلة حماية البيئة ظهرت على المستويين الوطني والدولي في مرحلة زمنية متقاربة ولقد تجسد ذلك المجهود الدولي في المؤتمرات المتعددة التي خصصت لدراسة الاوضاع البيئية .

إن التلوث البيئي ليست مشكلة تلوث صناعي بل إنها بقضايها ومشكلاتها لها أبعادها الأمة المتجاوزة لحدود العام السطحي معها ، وبالتالي يظهر اهتمام الدول بالأوضاع البيئة على المستوى الدولي والمحلي خلال اعتمادها لسياسات تأخذ بعين الاعتبار ضرورة الحفظ على المكونات البيئية بمختلف أنواعها التي تضررت من إجراء ظهور الآثار السلبية للتقدم الصناعي وقد تجسد هذا المظهر على تبني التشريعات الوطنية مسلكا موحدا في هذا المجال حيث يمكن أن نعثر في هذا الصدد على إطار عام يكرس هذه الحماية ويأخذ التسمية التي يمكن أن تكون موحدة وهي قانون حماية البيئة والى جانب ذلك نعثر على أليات تشريعية تتولى تكريس هذه الحماية في شتى المجالات .

عير أن هناك دول واجهت المشكلة البيئة من البداية فزودت نفسها بالوسائل لمناسبة التي تسمح لها بالتكيف مع المظاهر المعقدة للبيئة ومسايرتها في تطور اتها المختلفة ، مثل ما تعتمده الجزائر في مجال حماية التلوث البيئي من خلال وضع مخططات وطنية ومحلية لمكافحة المشاكل البيئية وتعتبر الدول التي عرفت بوادر الثورة الصناعية هي السباقة لمواجهة المشاكل المطروحة في هذا المجال ،ويعود ذلك لكونها متضررة بشدة من تدهور الأوضاع البيئة أو لكونها منتجة لوسائل التكنولوجيا ، لكن هذا لا يعني أن الدول النامية بما فيها الجزائر لا تهتم بالبيئة بل مزال اهتمام ها بها متخلفا بحيث تسعى الجزائر الى إعادة الاعتبار لبيئة وحاولت حل مشكلتها المؤثر سلبا على رهانات التنمية الاقتصادية و الاجتماعية

المبحث الأول: الآثار الاقتصادية لمشكلة التلوث البيئيي في الجزائر

إن من مجمل الآثار الاقتصادية للمشكلات البيئية تكون في شكل تدمير حياة الإنسان وتدهور صحته وضعف إنتاجيته وتنتهي المشكلات البيئية بتحمل المجتمع أعباء التكلفة المباشرة و الغير المباشرة الناتجة عن ضياع الموارد الأولية و ارتفاع تكاليف استخدام عناصر البيئة وانخفاض عائداتها

.المطلب الأول: استطلاع حالة التلوث البيئي في الجزائر.

خلال السنوات التي تلت الاستقلال اختارت الجزائر نموذجا ملائما لحالتها ،بلد سائر في طريق النمو ويستطيع أن يفتح طريق مختصر سريعا للتنمية ، ولقد ترتب عن مراحل ه>ه التنمية أثار سلبية على البيئة نتطرق إليها من خلال النقاط التالية :

1_مراحل التنمية الاقتصادية وعلاقتها بالمشاكل البيئية في الجزائر :

1- **2 تنمية الاقتصادية مبنية على تخطيط المركزي 1970-1985**: تبنت الجزائر خلال السنوات التي تعقبت الاستقلال نموذجا للتنمية الاقتصادية يرتكز على التخطيط المركزي ،وعلى برامج واسعة للتنمية الصناعية ، ولقد ساعد على ذلك ارتفاع الأسعار البترول خلال السنوات 1972-1974 وبتالي إرتكزت الأهداف على الأبعاد الاجتماعية والاقتصادية،وتحقق[1] التقدم كبير في مجال النمو والتشغيل والمداخيل والتربية عشية الاستقلال ،وسجلت خلال السبعينيات نسبة النمو الإجمالي الناتج المحلي قدرها 7.2بالمئة في المعدل السنوي [2].

إن الإسراع في تنفيذ خيار التنمية المبني على تكثيف إستغلال الموارد الطبيعية خاصة في ميادين المحروقات والفلاحة والصيد البحري والغابات ،والدور المركزي للقطاع العمومي المفتقر لنظام ترشيد الاقتصادي والإيكولوجي قد سمح فعليا بإحراز نتائج حسنة في نوعية حياة المواطنين الجزائريين ،لكن كل ذلك كان على حساب البيئة التي كلفها اختلال في توازنها .

1-2 ظهور جوانب الضعف في التنمية منذ 1986:بدأ تدهور الإيكولوجي يظهر للعيان ذلك أن التصنيع والإستغلال الموارد الطبيعية والزراعية بشكل مفرط وكثيف ،والنمو العمراني السريع في المناطق الساحلية تسبب في ظهور أنواع من التلوث وقد كان التقرير البنك العالمي حول الجزائر الصادر في أوت 1989 حول السياق الاقتصادي والاجتماعي قد حمل أول عناصر التفاعل بين السكان والبيئة ،مشيرا

[1]- وزارة تهيئة الإقليم والبيئة ، المخطط الوطني للأعمال من أجل البيئة والتنمية المستدامة في الجزائر ،2001 ص23.
-وزارة تهيئة الإقليم والبيئة ،تقرير حول حالة المستقبل في الجزائر، 2000،ص13.[2]

بذلك الى بداية التلوث البيئي في الجزائر إذ ان تدهور الاوساط الطبيعية وتلوث المياه والساحل البحري والهواء وتراكم النفايات السامة على مستوى المنشآت الصناعية وتعميم المزابل لغير مراقبة ،أصبحت في منتصف الثمانينات حقائق مقلقة

1-3 الإصلاحات الاقتصادية التي تمت في التسعينات [1] :من خلال الانفتاح على اقتصاد السوق في صورة تدريجية وتطبيق إصلاحات هيكلية للاقتصاد بغية الاندماج في الاقتصاد العالمي ن بدات المشاكل البيئية تتفاقم حددتها حيث ان تطبيق برامج التعديل الهيكلي او النضوب الموارد سواء اعلى ميزانيات الدولة او على مستوى المشاءات ،وقد تجلت هذه الآثار بشكل خاص في خفض الميزانيات التسير والتجهيز وإيقاف برامج الاشغال الكبرى التي ساهمت في فك العزلة على المناطق ومكافحة التصحر وإهمال التخطيط لاسيما في مايتعل بالتهيئة العمرانية ،أما على مسوى المنشاءت فالمشاكل المالية التي واجهتها إستحالت تحمل التكاليف الضرورية لتقليص من التلوث ،وقد ضاعفت هذه الاوضاع بالطبع من التدهور والإتلاف التي تعانيه البيئة من موارد الغير المتجددة[2]

2-إتلاف الموارد الطبيعية :

1-**إستغلال الاراضي** : [3] يتجلى شغل الأراضي بشكل تدريجي من الشمال الى الجنوب حسب الاتي :

-87 % من التراب الوطني يتالف من مناطق صحراوية واسعة غير منتجة

-9 % من الأراضيب السهبية مع تربة طبيعية هزيلة العطاء وغطاء نباتي ضعيف يخضع لعملية التصحر

- 4 % من الأراضي تتالف من الجبال والسهوب والهضاب . من خلال هذه المجموعة المختلفة التي تساوي 2381741 كلم مربع ،فإن الأراضي التي بإستطاعتها السماح بقيام نشاط فلاحي أو لوجود غطاء نباتي لا تساوي سوى 40 مليون هكتار منها 12.5 مليوم هكتار من اراضي الزراعية والمراعي السهبية الذي سببها الإنجراف .

2--**الانجراف المائي** :يشكل الإنجراف المائي ال>ي تظهر أثاره في التضاريس الجبلية والمنحدرات الخفيفة والسطوح المائلة أحد اكبر العوامل الطبيعية لتدهور الأراضي التلية ،الجدول يوضح مختلف معدلات الأنجراف

الجدول رقم (02): [4] معدلات الانجراف الظاهر في مختلف الكيانات المورفولوجية حسب النواحي الكبرى للقطر الوطني الجزائري :

---

[1]- بوطبال حكيمة ورباحي فضيلة الغيطار التشريعي والمؤساستي لحماية البيئة في الجزائر ،الملتقى الوطني حول إقتصاد البيئة والتنمية المستدامة ،ص04

[2]-المجلس الغقتصادي والغجتماعي نمشروع تقرير حول التنمية البشرية لسنة 2000،الدورة العادية 19 نوفمبر ،ص 16

[3] تقرير حول حال ومستقبل البيئة في الدجزائر ،2000،ص1

[4] ،تقرير حول حالة المستقبل في الجزائر، 2000،ص 13

المناطق	السهوب المنخفظة والأحواض الداخلية (بالمئة)	السهتل العليا والهضاب الداخلية (بالمئة)	المرتفاعات التلية (بالمئة)	المرتفعات الأطل(بالمئة)سية	المجموع (بالمئة)
الغرب	55	41	60	22	43.6
الوسط	20	05	30	/	23
الشرق	18	03	39	07	20
المجموع	40	09	39	15	28

المصدر :تقرير حول حالة ومستقبل البيئة في الجزائر ،2000،مرجع سابق ص23

بين الجدول ان :

-ناحية الغرب أشد ضررا :ذلك أن 43.6 بالمئة من المنطقة منجرف ة منها 52 بالمئة من الأراضي صالحة لزراعة نحو3205بالمئة من الغابات والأحراش و أن المرتفعات التلية هي أشد المناطق تدهور (60 بالمئة من مساحتها)

-الجزء الواقع في وسط البلاد :أقل جفافا والذي يحضى بغطاء نباتي أفضل وبقاعدة صخرية أمتن وأكثر مقاومة للإنجراف 20 بالمئة من مساحة المنطقة منها 7 بالمئة من الأراضي الصالحة للزراعة من المراعي و25 بالمئة من الغابات والأحراش

-3 -الإنجراف الهوائي : [1]هذه الظاهرة الهامة جدا تشمل بصورة اخص المناطق القاحلة ،ومع هذه تأخذ على إمتداد السنوات أبعاد منمنذرة بالخطر ،فإنها لم تحظى حتى اليوم بأي تقيم كمي لها لتقدير مدى الخسائر الترابية الناجمة عن الإنحراف الهوائي ،،إ أن قر ابة 600الف هكتار من الاراضي السهبية قد تصحرت كليا ولا أمل لها في إمكانية إحياء مقوماتها البيولوجية وأنقرابة 6 ملايين هكتار تتعرض لتهديد الشديد.

4-التملح :تنشر هذه الظاهرة بالخصوص في السهول المسقسة بالغرب الجزائري ، حيث ،انتهت بعض الأراضي المتنفذة كلية الى مستويات من التدهور ،وتقدر الدراسات الترابية التي اجرتها الوكالة الوطنية للموارد المائية ،المساحات لتي أتلفها التملح بنحو 60 بالمئة من مساحة محيط الشلف الأوسط و70 بالمئة من مساحات الشلف السفلى والشكل التالي يوضح أسباب إجراف التربة .**الشكل رقم (1)**

[1] ،تقرير حول حالة المستقبل في الجزائر، 2000،ص 13

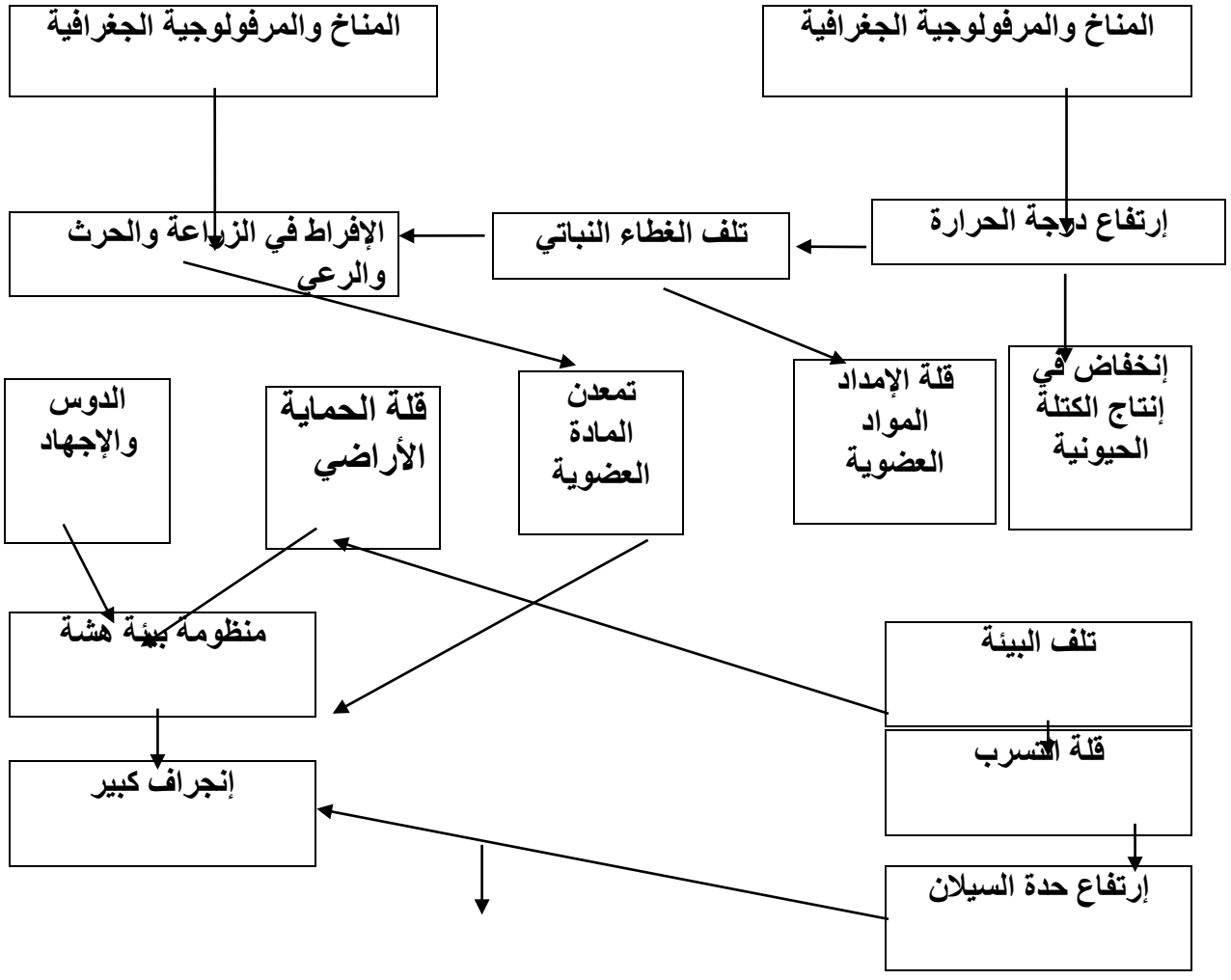
المناخ والمرفولوجية الجغرافية
المناخ والمرفولوجية الجغرافية
إرتفاع درجة الحرارة
تلف الغطاء النباتي
الإفراط في الزراعة والحرث والرعي
إنخفاض في إنتاج الكتلة الحيونية
قلة الإمداد المواد العضوية
تمعدن المادة العضوية
قلة الحماية الأراضي
الدوس والإجهاد
تلف البيئة
منظومة بيئة هشة
قلة التسرب
إنجراف كبير
إرتفاع حدة السيلان

تصحر

المصدر : [1] تقرير حول حالة ومستقبل البيئة في الجزائر ،مرجع سابق

-5التلوث الحضري :إن تلوث الجو في المناطق الحضرية تتسبب فيه أساس حركة المرور السيارات وحرق النفايات الصلبة ،وتبين النتائج الرئيسية التي أفضت غليها الابحاث أن التلوث الهوا باكسيد الأزوت (NO2)والمحروقات (HC)يعود مصدره أساسا الى السيارات ،فعلا فغن معد التغير اليومي له>ين الملوثين تبين مدى إشداد حدة التلوث البيئي أوقات اكتظاظ الطرق والشوارع بالسيارات بين الساعة السابعة صباحا والتاسعة مساءا

المطلب الثاني:الأثار الإقتصادية لتلوث البيئي في الجزائر

عرفت الجزائر خلال السبعينات تطورا صناعيا سريعا وهاما إذ أنه خلال هذه الفترة القصيرة تم إنشاء أكبر مركبات عرفتها البلاد ، غير أن عملية التصنيع لم تتم في إطار التنمية المستدامة بحيث أن المنشآت الصناعية المتواجدة بغير محلها تمت وبدون دراسة مسبقة من شأنها اختيار المواقع السهلة التهيئة والمتوفرة على الضروريات اللازمة لتشغيلها ، والنتيجة أنها أدت إلى حدوث أكبر حركة ملوثة على الشريط الشريط الساحلي وبمقربة من المدن الكبرى

1- المواجهة الإقتصادية لمشكلة التلوث: يعتبر التلوث البيئي نوعا من أنواع فشل السوق(market failure)

في تحقيق الكفاءة و تخصيص الموارد إلى عدم الأخذ بعين الاعتبار الآثار الخارجية (منافع والتكاليف الخارجية) [2]وذلك بالاستخدام المفرط للموارد بشكل الملكية الجماعية ،وذلك فالسوق يفشل عند عدم تواجد حقوق الملكيات أوعند الإنفاق في ضبط لموارد للإستفادة المثلى منها ، وتسمى كل أنواع التلوث في الاقتصاد بالآثار الخارجية ،وهذه الآثار بصفة عامة هي إما أثار سلبية أو إيجابية لأنشطة منشأة أو منشآت اقتصادية معنة على رفاهية منشات اقتصادية أو اجتماعية ،والتي لم يؤخذ اعتبارها في ميكانيزمية السوق .

1-1قياس التلوث :التلوث البيئي من المنظور العلمي هو تحويلات لمواد (مركبات كيمياوية ،غازات ،حرارة ننفايات ،ضوضاء ،موارد عالقة بكميات أكبر مما يسمح بها

[1] ،تقرير حول حالة المستقبل في الجزائر،مرجع سبق ذكره،ص 21
[2] نجاة النش تكاليف تدهور البيئي بين النظرية والتطبيق ص 05

النظم الفيزيائية البيئية)وتسمى أثارها بالخارجية لأن أثارها على الغير خارج عن المنشأ التي تصنع القفرار المتعلق بتويع الموارد ،يرتبط قياس التأثيرات البيئية بوجوب إيجاد معايير تؤمن للأنظمة البيئية الإستمرارية وتأدية وظائفها بشكل طبيعي يوفر رفاهية الشعوب ويحمي المحيط الحيوي من التأثيرات السلبية لتلوث ،تعتبر المعايير بصفة عامة تحديدا لكميات التفريغ و التلوث في المحيط الحيوي ،كما ان تطوير المعايير من شانه الحد من مشاكل التلوث و التدهور البيئي.

2-إن مواجهة التلوث لا يعني منعه كليا لسببين اولهما ان الحيلولة التنمية دون التلوث تعدو باهظة التكلفة ،و ان منع التلوث تماما مطلب غير اقتصادي ،اما السبب الثاني فهو ان البيئة ذات قدرة على استيعاب التلوث الى حد معين ،الامر الذي يجعل منع التلوث الى ما دون هذا الحد لا مبرر له ولا عائد عليه.[1]

إن البيئة تستطيع ان تستوعب قدرا من المخالفات الناتجة عن عمليتي الانتاج و الاستهلاك،ويسمى ذلك بالقدرة الاستيعابية لبيئة،وبالتالي يسمح المجتمع بالنشاط الاقتصادي الذي يتخلف عنه ذلك القدر من التلوث الذي تستوعبه البيئة ،فإذا تخلف عن النشاط الاقتصادي ما يتجاوز هذا القدر من التلوث فإن المنشأة القائمة على هذا النشاط الاقتصادي تواجه هذه الزيادة بضبط التلوث الى مستوى معين،و بالتالي تكبد تكاليف ضبط التلوث ،وتكلفة الموارد و العمالة اللازمة لتشغيل هذه التقنية لجعل التلوث عند المستوى الذي يتم اختياره،وتمثل التكاليف الاجتماعية التي يتكبدها المجتمع في ذلك القدر من الموارد الذي تخصص لمواجهة التلوث والآثار الناجم عنه

ومن هنا فإن السياسة المثلى لحد من التلوث تعني الوصول الى تلك النقطة التي تتعادل عندها تكاليف التلوث مع تكاليف الحد من التلوث،وفي هذه الحالة تصل اجمالي التكاليف (تكاليف التلوث)

كما يوضح الشكل رقم 2 التالي :

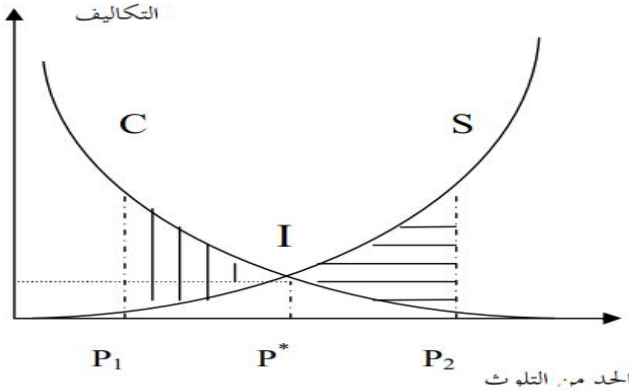

C: تكاليف مواجهة التلوث/S : التكاليف الإجتماعية لمواجهة التلوث

P^*: المستوى الأمثل للتلوث

المصدر: محمد عبد البديع،اقتصاد حماية البيئة ،مرجع سابق،ص155

[1] محمد فوزي،ابو السعود، رمضان محمد مقلد،مرجع سابق،ص 361

المصدر [1]:محمد عبد البديع إقتصاد حماية البيئة

C:تكاليف مواجهة التلوث S:التكاليف الجتماعية لمواجهة التلوث
P:المستوى الأمثل لتلوث
من خلال الشكل نلاحظ ان منحنى تكاليف مواجهة التلوث سالب الميل ،مما يعني انخفاض تكاليف التلوث كلما زادت نسبة معالجة التلوث حتى تصل نسبة معالجة الى التلوث الى اعلى مستواها.
اما منحنى تكاليف الحد من التلوث فهو موجب الميل بمعنى أنه كلما زادت نسبة معالجة التلوث كلما زادت تكاليف الحد من التلوث،حتى تصل تلك التكاليف إلى أعلى مستوياتها عندما يكون معالجة التلوث في اعلى مستوياته،و عندما يتقاطع كل من منحنيا تكاليف التلوث و تكاليف الحد من التلوث عند النقطة التوازنية،فمعنى ذلك اننا وصلنا الى المستوى الأمثل لتلوث،وهي نسبة اكبر من الصفر واقل الواحد الصحيح[2]،وعند النقطة (P1)
تكون تكاليف الحد من التلوث أصغر من تكاليف التلوث وتكون خسارة المنشأة هي المساحة المظللة على اليسار نقطة تقاطع المنحنين (i)وعند النقطة (P2)تكون تكاليف الحد من التلوث أكبر من تكاليف التلوث وتكون خسارة المجتمع هي المساحة المظللة على اليمين النقطة (i) [3]
ولكن من النادر أن يتحقق المستوى الأمثل لتلوث تلقائيا أو عن طريق المساومة بين المنشأة المؤسسة لتلوث والأطراف الأخرى ال>ين أصابهم التلوث ،وفقا لنظرية كوز الأمر الذي يقتضي تدخل الدولة لتحقيق هذا المستوى ،ويتم دلك بالاعتماد على وسيلتين أساسيتين هما التنظيم والضريبة ويعتمد التنظيم على سلطة الدولة المباشرة بتحديد مستوى التلوث يجب على كل المنشأت ألا تتجاوز ،أما ماذا لجأت الدولة إلى فرض الضريبة وفق الشكل التالي

محمد عبد البديع،اقتصاد حماية البيئة ،مرجع سابق،ص[1]155
محمد فوزي،ابو السعود، رمضان محمد مقلد،مرجع سلبق،ص[2]362
محمد عبد البديع إقتصاد حماية البيئة ،مرجع سابق ص[3]156

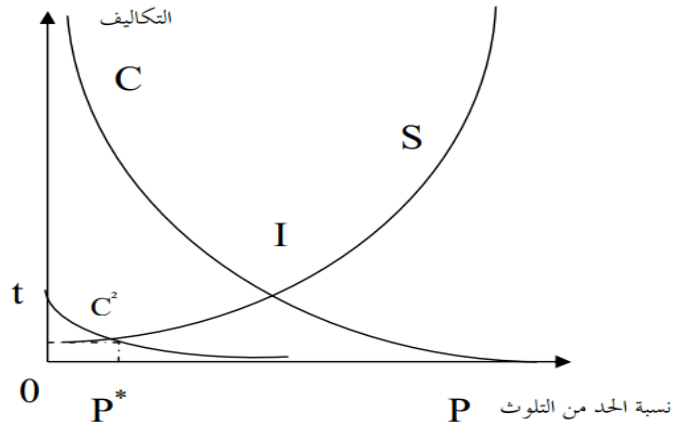

C: تكاليف مواجهة التلوث/S : التكاليف الإجتماعية لمواجهة التلوث
P^*: المستوى الأمثل للتلوث/ C^2 : الوضع الجديد لـــC
المصدر:محمد عبد البديع،إقتصاد حماية البيئة،مرجع سابق،ص156

نسبة الحد من التلوث

الشكل رقم (3)كيفية ضبط التلوث

فإذا كان مقدار الضريبة المفروضة هو (ot)فإن المنحنى (c)الذي ينتقل إلى الوضع(c*) لكي يحقق مستوى التلوث الأمثل (p)،واذا لم يكن هناك حد اقصى للتلوث وضعته الدولة،فإن المنشأة قبل فرض الضريبة كانت تحدث تلوثا إلى ا لمستوى (p)،اما بعد فرض الضريبة فإنها تضطر إلى تخفيض التلوث إلى مستوى (p*) اي المقدار(pp*)حتى لا تدفع نسبة الحد من التلوث ضريبة عن هذا القدر.و الضريبة أداة فعالة وتسمح لمنشأة بمرونة اكبر في مواجهة التلوث خاصة مع استخدام تقنيات اكثر تطورا،حيث تستجيب المنشأة لذلك بمزيد من السيطرة على التلوث ودفع ضريبة و سنتطرق بمزيد من التفاصيل الى دور و فعالية الضريبة البيئية في المبحث الثاني .

المبحث الثاني :السياسات الاقتصادية لمواجهة التلوث البيئي في الجزائر ي

يكتسي موضوع حماية البيئة بالنسبة لسياسة البيئية التابع من التحكيم المركزي الحكومات هو السائد ،ومع ذلك جاءت أدوات السياسة في الصدارة من خلال اهتمام المتزايد بالسياسة البيئية ،وتعتمد هذه الأدوات على حوافز ذات الطبيعة المالية ،وتسعى الى مبدأ الية السعر مفضلة إياه على أسلوب التحكيم ومن أهم هذه الأساليب .

المطلب الاول:سياسة فرض الضرائب.

تهدف هذه السياسة إلى تحسين السلوك البيئي للأفراد و المنشآت الإنتاجية،ويقصد بالضرائب البيئية حقوق نقدية مقتطعة من طرف الحكومة إزاء استخدامها في حماية البيئة

1-تحليل التأثير الاقتصادي للضريبة الحكومية المباشرة على التلوث[1].

تعتبر الضرائب من الوسائل التقليدية التي اقترحتها بيجو (PIGOU)في العشرينيات من القرن الماضي لعلاج مشكلة عجز نموذج السوق ،في أخذ الاثار الخارجية في الحسبان.وهي[2] محور السياسات الاقتصادية وأكثرها كفاءة في حماية البيئة ،وهي تقوم على مبدأ الملوث يدفع وتعني وجوب تحميل الملوث نفقات مكافحة التلوث الذي ينتج عن نشاطه، وتهدف إلى خفض التلوث وترشيد استخدام الموارد الطبيعية و البحث عن اسباب الموصلة لذلك و[3] لتوضيح أثر الضريبة في تقليل التلوث البيئي نسرد المثال التالي :

لنفرض وجود منشأة تلقي بالنفايات عن طريق مواسير تنقل النفايات في شكل سائل على مياه النهر،مما يؤدي إلى تلوث الاخير و القضاء على كل وحدة من وحدات المياه المحملة بالنفايات ،والتي تفشل المنشاة في معالجتها قبل القاءها في البحيرة،فعند فرض مثل هذه الضريبة على النفايات تتحول الأثار الخارجية للنشاط الإنتاجي لهذه المنشأة الى أثار داخلية ، وبتالي توضح المنشأة بين ثلاث بدائل :

-إستمرار المنشأة بإلقاء النفايات في الحيرة ودفع ضريبة حكومية ،وتظهر مثل ه>ه الحالة عندما ترتفع تكاليف المعالجة ارتفاعا كبيرا وفي حالة إستخدام النهر كمصدر أساسي لتخلص ن النفايات .

-إختفاء التلوث نهائيا في حالتين :

توقف المنشأ نهائيا عن الإنتاج وإعادة بنائها في مكان أخر

إذا كانت تكلفة معالجة النفايات أقل من الضريبة الحكومية

البديل الاخير الاقرب الى الواقع وال>ي يمكن المنشأ من تحقيق هدفها (تعظيم الربح)مع تحمل أدنى خسارة ممكنة ويكن تجسيد الحالات التالية السابقة في الشكل الموالي :

الشكل رقم (4)يوضح أثر السياسات الضريبية في معالجة التلوث

صالح مفتاح ،فعاللية السياسات الإقتصادية في مواجهة المشكلات البيئية حول الإقتصاد البيئة والتمنية ابلمستدامة ،ص[1]04
أحمد محمد مندور ،أحمد رمضان نعمة الله ،ص[2]125
بن ثابت علال وبديرية مراد ،ص [3]07

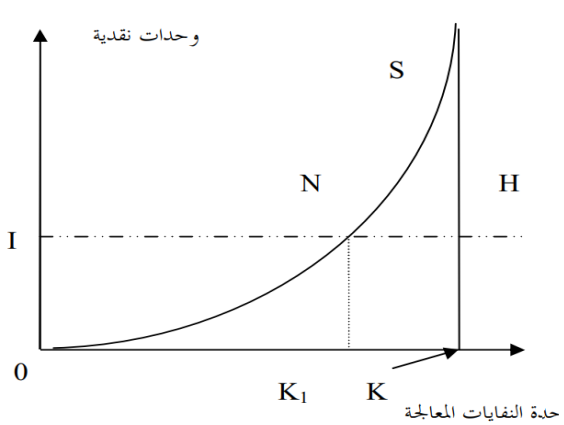

عدد النفايات المعالجة

S : منحنى التكلفة الحدية للمعالجة / IH : الضريبة الحكومية الثابتة
N : النقطة التوازنية
المصدر:محمد فوزر أبو السعود،مرجع سابق ،ص363

في الشكل السابق نجد أن المحور الأفقي يقيس كمية الحد نكون قد (K) من التلوث،بحيث عندما نصل إلى الكمية
وصلنا إلى معالجة التلوث بالكامل ،ومنحنى تكاليف الحد من التلوث موجب الميل دلالة على زيادة تكاليف الحد
من التلوث كلما اقتربنا من معالجة التلوث بالكامل،أما فهو منحنى الضريبة المفروضة على الملوثين، (IH) المنحنى
في النقطة (S) وعندما يتقاطع هذا المنحنى مع منحنى تتحد لنا كمية المعالجة من التلوث (N)التوازنية أما كمية التلوث نفسها فسوف تكون ، وهي (0K1)عبارة عن الكمية وهي التي سيتم فرض الضريبة عليها -.الضريبة المفروضة في حالة عدم المعالجة أكبر من تكلفة المعالجة تستمر المنشأة في المعالجة.

وهنا نجد أن إجمالي تكاليف الحد من التلوث ستعادل المساحة (0k1Ni) ،بينما إجمالي الضريبة المفروضة على الملوثين ستعادل المساحة (K1KNH) ويترتب على ذلك أن كل منشأة ملوثة للبيئة ستكون حرة في اختيار الطريقة المثلى لتدنية التكاليف المفروضة عليها لمعالجة التلوث[1]، أي أنه إذا كانت:

-- الضريبة المفروضة في حالة عدم المعالجة أكبر من تكلفة المعالجة تستمر المنشأة في المعالجة

-الضريبة المفروضة في حالة عدم المعالجة أقل من تكلفة المعالجة تتوقف المنشأة عن المعالجة ، وعندها تقوم برفع الضريبة.

2- المشكلات التي تواجه الحكومة عند فرض الضريبة على المنشأة الملوثة للبيئة : [2]

صعوبة التوصل الى المستوى المناسب للضريبة الحكومية الواجب فرضها على المنشأة الملوثة للبيئة ،وهناك عدة صعوبات في هذا الصدد:

صعوبة التقدير التكاليف الخارجية للأنشطة الإنتاجية للمنشأت

[1] محمد فوزي أبو السعود ، مرجع سابق ص363
[2] نجاة النيش التكاليف المالية بين النظرية والتطبيق ،مرجع سابق ،ص10

صعوبة تعريف الواضح المفاهيم المتعلقة بالوحدات ومعالجة التلوث قبل إستخدامها عند تحديد الضريبة الحكومية على المنشأ المسببة لتلوث

صعوبة تنفيذ وإدارة الضرائب الحكومية إذا أتسم عمل السلطات بالبيروقراطية وانتشار الرشوة والفساد الغداري وعند فرض الضرائب الحكومية على المنشأ الملوثة يتوجب :

-إستخدام جزء كبير من إرادات الضرائب المفروضة على المنشآت الملوثة في تدعيم بحوث تكنولوجيا معالجة التلوث وتطبيق طرق أكثر كفاءة للتقليل من كمية التلوث.

3-اهداف الضريبة البيئية**:** [1]:(للضريبة البيئية مجموعة من الأهداف نذكر منها

-المساهمة في إزالة التلوث عن طريق ما تضمنته الضريبة البيئية من إجراءات عقابية سواء كانت غرامات مالية أو عقوبات جنائية يتعرض لها كل مخالف لقواعد حماية البيئة؛

-تصحيح نقائص السوق إذا أصبحت الإجراءات القانونية وحدها لا تكفي لردع المخالفين ، وكذا ضعف وقلة الموارد المالية المخصصة لحماية البيئة، وتوجيه قرارات أرباب العمل نحو الإستثمارات غير الملوثة للبيئة [2]

-ضمان بيئة صحية لكل أفراد المجتمع،ويمكن إستعمالها كذلك كأداة هامة لتسيير وحماية البيئة –

- الحد من التلوث باعتبار أن الضرائب الكبيرة تؤدي بالمكلف إلى إتجاه نحو التقليل من التلوث وبالتالي التقليل من تكاليف التي تتحملها المنشأة ، وبالتالي تخفيض الأسعار.

4-نقل عبء ضريبة التلوث الى المستلكين: تقوم المنشآت التي تفرض عليها ضرائب التلوث بنقلها إلى المستهلكين ،ولكن ليست كل ضريبة تفرض على التلوث يمكن نقل عبئها بل يشترط ذلك أن يكون رفع ثمن السلعة أو الخدمة التي تنتجها المنشأة ممكنا،ويتوقف ذلك على مرونة الطلب على السلعة ومرونة عرضها ،حيث تواجه المنشأة التي تحاول نقل عبء الضريبة على التلوث بزيادة سعر السلعة التي تنتجها ثلاث فروض:

-أن يكون الطلب على السلعة مرن وعرضها غير مرن فتتحمل المنشأة الجزء الأكبر من عبء الضريبة ويتحمل المستهلكون الجزء الأقل.

- أن يكون الطلب على السلعة غير مرن وعرضها مرنا فيتحمل المستهلكون الجزء الأكبر من عبء الضريبة وتتحمل المنشأة الجزء الأقل؛

-أن يكون كل من الطلب على السلعة وعرضها مرنا، أو يكون كل من الطلب والعرض غير مرن وتكون مرونةالطلب تساوى مرونة العرض ،فإن عبء الضريبة يتوزع بين المنشأة والمستهلكين بالتساوي تقريبا، والشكل التالي يوضح ذلك

[1] ص8 كمال رزيق وطالي محمد ،الجباية كأدات لحماية البيئة ،حالة الجزائر ،الملتقى الوطني حول الإقتصاد البيئة والتنمية ا

[2] عبد المجيد قدي مدخل للسياسات الإقتصادية الكلية ،دراسة تحليلية تقييمية نديوان المطبوعات الجماعية 2003 ص169

3-اهداف الضريبة على البيئة :لضريبة على البيئة مجموعة من الأهداف تدجر منها مايلي :

-المساهمة في غزالة التلوث عن طريق ماتضمنته الضريبة البيئية من إجراءات عقابية سواء كانت غرامات مالية أو عقوبات جنائية يتعض لها كل مخالف لقواعد حماية البيئة .

-تصحيح نقائص السوق إدا أصبحت الإجراءات القاتونية وحدها لا تكفي لردع المخالفين ،وكدا ضعف وقلة الموارد المالية المخصصة لحماية البيئة ،وتوجيه قر ارات أرباب العمل نحو الإستثمارات غير الملوثة للبيئة

-ضمان بيئة صحيحة لكل أفراد المجتمع ويمكن أستعمالها كذلك كأداة هامة لتسير وحماية البيئة

-الحد من التلوث باعتبار أن الصريبة الكبيرة تؤدي بالمكلف الى اتجاه نحو تقليل من التلوث وبالتالي التقليل من تكاليف التي تتحملها المنشاة ،وبالتالي تخفيض الأسعار

المطلب الثاني :سياسة منح الإعانات الحكومية وحقوق الملكية :

لتشجيع ودعم المنشآت على معالجة النفايات قبل إلقائها في الموارد البيئية المختلفة يمكن للحكومة أن تقوم بتقديم إعانة لتدعيم عملية معالجة النفايات وتخفيض التكاليف ،وتعتبر الإعانات من الحوافز المالية الإيجابية للمنتجين كي يتصرفوا وفق لأهداف البيئة

1 سياسة منح الإعانات الحكومية [1]

نفترض تقديم إعانة ثابتة للمنشأة عن كل وحدة يتم معالجتها من النفايات قبل إلقائها، كما يوضح الشكل رقم(5) التالي :

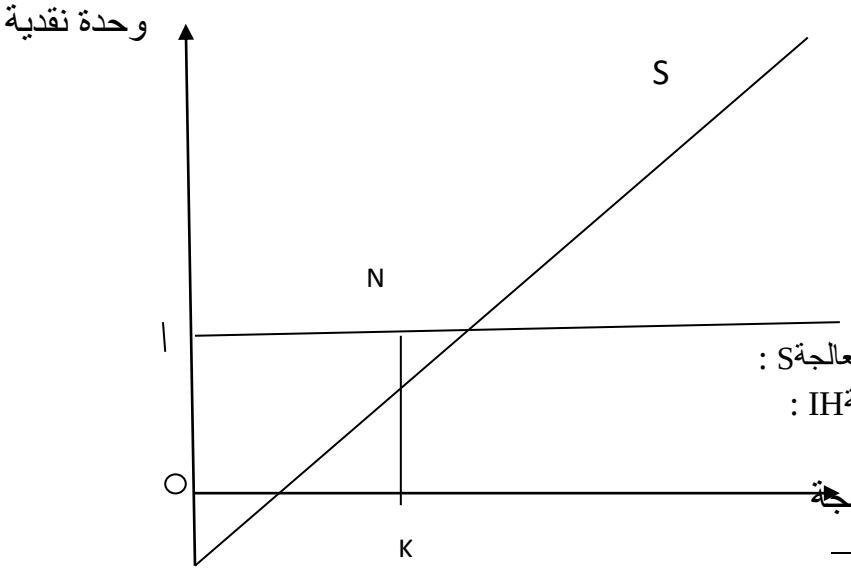

[1] صالح مفتاح مرجع سبق ذكره

المصدر:أحمد رمضان نعمة الله،إيمان محمد زكي ،إقتصاديات الموارد والبيئة

من خلال الشكل يتضح لنا أن الحجم الأمثل للمعالجة هو المستوى (K) قبل هذا المستوى تكون الإعانة الممنوحة في حالة المعالجة أكبر من تكلفة المعالجة ،تستمر المنشأة في معالجة التلوث،وينخفض معدل التلوث، أما بعد المستوى (K) فتصبح تكلفة المعالجة أكبر من الإعانة الممنوحة فتتوقف المنشأة عن المعالجة)[1]

1_1 -**سياسة بيع حقوق الملكية وخلق سوق جديدة:** [2](كسياسة أخرى من سياسات معالجة التلوث ، تقوم الدولة ببيع حق إستخدام الموارد البيئية في السوق في مزاد علني بين طالبي التلوث والمتضررين منه. ولتبسيط التحليل نفترض أن حق إستخدام مياه النهر يكون للمنشأة ،في حين يستخدم هذا النهر من طرفا لصيادين لصيد السمك المتضررين من التلوث.

تستطيع المنشأة تحويل الآثار الخارجية السلبية المترتبة عن نشاطها الإنتاجي إلى أثار داخلية،عن طريق بيعه لحقوق ملكيتها وخلق سوق جديد)المنشأة من جهة والصيادون من جهة أخرى(،حيث تستطيع المنشأة الحصول على ربح إضافي في حالة تقاضي رسوم من الصيادين نظير كل وحدة مياه محملة بالنفايات تقوم المنشأة بمعالجتها قبل إلقائها حتى يصبح النهر صالح للصيد، وبالتالي تحصل المنشأة على إيرادات إضافية متأتية من الرسوم،فالمنشأة تقوم بالمقارنة بين تكاليف معالجة الوحدات المحملة بالنفايات قبل إلقائها في النهر، وبين الإيراد المحتمل الحصول عليه من الصيادين نظير استخدامهم لمياه النهر، بعد عمليات المعالجة، وبناءا على هذه المقارنة تكون المنشأة أمام بديلين إثنين هما:

-إما أن تقرر المنشأة الإستمرار في تلوث مياه النهر وهذا عندما تكون التكلفة الحدية للمعالجة أكبر من قيمة الرسوم؛

- أن تعمل على تخفيض معدل التلوث ويحصل على رسوم من الصيادين إذا كانت إيرادات الرسوم أكبر من قيمة تكاليف المعالجة، والشكل الموالي يوضح ذلك.

الشكل رقم(6):يوضح الحجم الأمثل للمعالجة في حالة بيع حقوق الملكية وخلق سوق جديدة

ا نجاة النيش ،التكاليف البيئية بين نظرية والتطبيق مرجع سابق ،ص7

صالح مفتاح مرجع سابق ص[2]08

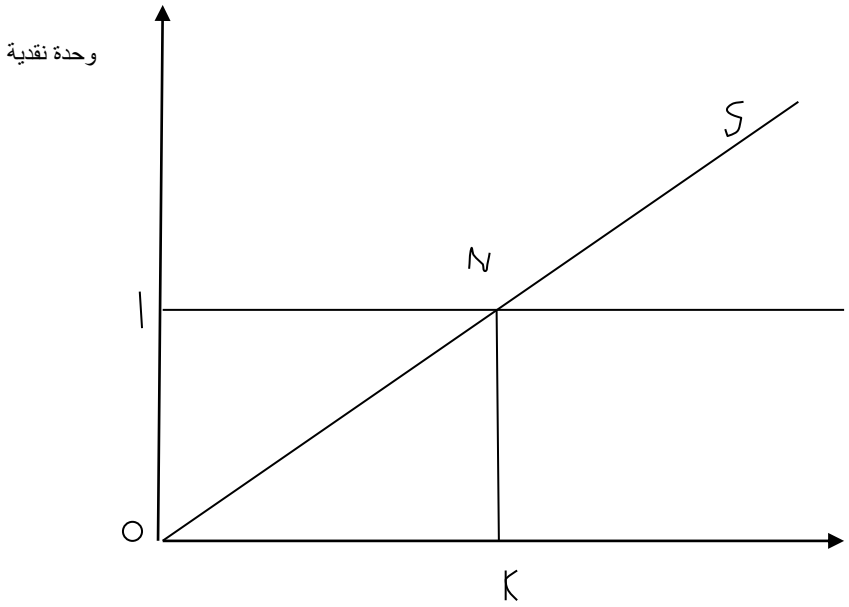

منحنى التكلفة الحدية للمعالجةS : رسم نقدي يدفعه الصيادينNI :

ا **المصدر** :أحمد رمضان نعمة الله،إيمان محمد زكي ،مرجع سابق،ص280

قبول الصيادين لدفع المبلغ المقدر بالمسافة(OK) تظهر كل وحدة من وحدات المياه التي يتم معالجتها بواسطة المنشأة قبل إلقائها في النهر،أم االمستوى الأمثل للمعالجة هو النقطة (K) حيث تتساوى التكلفة الحدية للمعالجة مع الإيراد الحدي

3_1تقييم سياسة بيع حقوق الملكية والعمل على خلق سوق جديدة :من أكبر الصعوبات التي تواجه هده السياسة بيع التحديد الدقيق للأطراف المسؤولة عن ظهور الاثار الخارجية لتلو من جهة والإطراف المتضررة من جهة أخرى لأنه في الواقع يتشارك مجموعة من الأطراف في ظهور التلوث من جهة وفي التضرر من التلوث من جهة ثانية ،وعلى ذلك نستطيع أن نلخص عيوب سياسة بيع حقوق الملكية والعمل على خلق سوق جديدة فيما يلي :

صعوبة توقيع العقوبات على منتهكي حقوق الملكية العامة لموارد البيئية

2_**الوائح التنظيمية والقوانين** : [1] تقوم السلطات الحكومية بتحديد الحد الأقصى المفروض لمعالجة التلوث ويمكن توضيح ذلك بيانيا كما يلي :

الشكل رقم (8)يوضح منحنى تكاليف الحد من التلوث

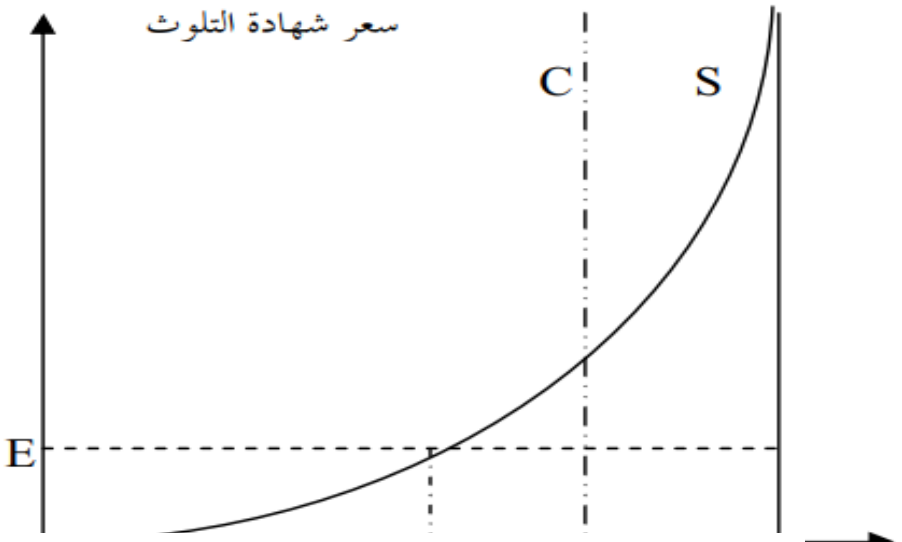

S:منحنى تكاليف الحد من التلوث/C:الحد الأقصى أو المعياري

E:منحنى الغرامات والعقوبات المفروضة.

المصدر:محمد فوزي أبو السعود، مرجع سابق ،ص364

من خلال الشكل نلاحظ أن المنحنى المعياري) (Cيوضح الحد الأقصى الذي يجب الحصول عليه من الكميات غير الملوثة،وهو ما يعادل الكمية)، (OB1أما الجزء المتبقي)°(B1B فهو يمثل كمية المسموح بها من التلوث ولا يتحمل الملوثون أي غرامات نتيجة لذلك، وهنا وجه الخلاف بين هذه السياسة وسياسة الضرائب السابقة الذكر،ففي سياسة الضرائب وجدنا أن كل الكمية التي لم تعالج من التلوث خضعت للضريبة ،ومن ناحية سياسة اللوائح والقوانين التنظيمية لا يوجد حافز لعلاج التلوث بعد الحد المعياري المحدد.

ولكن قد لا يحترم الملوثون للحد الأقصى أو المعياري المفروض لمعالجة التلوث إذا لم تكن هناك غرامات أو عقوبات رادعة،وهذه الأخيرة قد تأخذ عدة أشكال ،فقد تكون في صورة غرامات ثابتة أو غرامة على كل يوم يمر على مخالفة الحد

[1] بن ثابت علال ويديرية مراد مر11

المعياري ، أو غرامات على كل وحدة تلوث تقل عن الحد المعياري، أو قد تصل تلك العقوبات إلى السجن للمخالفين،ففي الشكل السابق منحنى الغرامات المفروضة على الملوثين يتخذ شكل الخط المستقيم الموازي للمحور الأفقي ،وهنا نجد أن الملوثين سيعملون على معالجة التلوث حتى تلك النقطة التي يتقاطع فيها منحنى الغرامات مع منحنى تكاليف الحد من التلوث أي الكمية ، (OB2)وسوف يدفعون غرامات تعادل حاصل ضرب الغرامة لكل وحدة تلوث بعد تلك الكمية حتى كمية التلوث التي لم يلتزموا بمعالجتها وتقل عن الحد المعياري وهي تعادل الكمية، (B1B2)ويتبقى بعد ذلك كمية من التلوث لا يدفع عنها الملوثون أي غرامات وهي تعادل الكمية.(B1B)وعلى الرغم من أهمية هذه اللوائح والقوانين التنظيمية في معالجة التلوث إلا أنه يشوبه بعض القصور وخاصة عند التطبيق العملي،لأنه من الصعوبة بمكان وضع حد معياري للكمية المعالجة من التلوث بما يتلاءم مع الكفاءة المرجوة لعملية معالجة التلوث[1].

3- بعض السياسات الأخرى في مواجهة المشكلات البيئية.

بالإضافة إلى مختلف السياسات المذكورة سابقا في مواجهة المشكلات البيئية ، توجد أساليب أخرى يمكن أن تتبعها الحكومة للحث على الحفاظ على البيئة ، وذلك مثل ما يمكن أن تتبعه من سياسات نقدية وتجارية.

1-3 أدوات السياسة النقدية والتجارية. [1]

-3-1-1 أدوات السياسة النقدية:

-منح بعض القروض طويلة الأجل من أجل تمويل عمليات معالجة النفايات قبل إلقاءها في الموارد البيئية.

- التأثير على حجم الائتمان الممنوح للمنشآت الإنتاجية وفقا لمدى مساهمة كل منها في عمليات معالجة النفايات وتخفيض معدل التلوث البيئي.

-3-1-2 أدوات السياسة التجارية.

-تعمل الحكومة على إعفاء أجهزة ومعدات ووحدات معالجة التلوث المستوردة من الخارج من الرسوم الجمركية أو تخفيض هذه الرسوم .

-منح إعفاءات جمركية على الأجهزة والمعادات الخاصة للحد من التلوث التي يتم إستيرادها من الخارج

4- لمقارنة بين السياسات الإقتصادية المستخدمة في مواجهة المشكلات البيئية.[2]

4-1-المقارنة بين سياسة فرض الضرائب والرسوم الجمركية وسياسة بيع حقوق الملكية.

[1] محمد فوز ي أبو السعود،مرجع سابق ،ص 366

4-1-1 **من حيث تخصيص الموارد**:نلاحظ
- تشابه فيما يخص المستوى الأمثل للمعالجة والذي يوافق في كل من السياستين المستوى)(K؛
-يكمن الإختلاف في أن القيمة)) (OKراجع الشكل)((13يعتبر إرادا للمنشأة في حالة بيع حقوق الملكية وتكلفة في [1]حالة فرض ضريبة ثابتة.

4-1-2 **من حيث الآثار التوزيعية** : في حالة بيع حقوق الملكية تعتبر الرسوم إرادات إضافية للمنشأة،فالمنشأة هي الجهة المستفيدة ،أما في حالة فرض ضريبة حكومية فتتحمل المنشأة أعباء أو تكاليف في حالة قيامها بإلقاء النفايات دون معالجة، وبالتالي ترتفع تكلفة إنتاجه مما يؤدي إلى إرتفاع الأسعار في السوق،أي أن المستهلك هو الذي يتحمل عبء تخفيض التلوث ،فإذا كانت هذه الصناعة إستراتيجية تقوم الحكومة بتقديم إعانة للمجتمع لتشجيع هذا النشاط وبالتالي يزداد العرض وينخفض السعر.

5- المقارنة بين سياسة فرض الضريبة وسياسة منح الإعانة.

5-1-اختلاف الدوافع التي تحرك المنشأة للاستجابة لتدخل الحكومة ،في حالة فرض ضريبة على المنشآت الملوثة للبيئة تتخذ المنشآت قرارها كرد فعل للعقاب المحتمل ،فالضريبة ترفع من التكلفة الكلية للإنتاج في حالة عدم المعالجة،وعلى ذلك يعمل المنتجون على تقليل التكاليف بأكبر قدر،أما عن طريق رفع نسبة المعالجة إذا كانت تستطيع تطبيق تكنولوجيا تقلل من كمية النفايات، أو إذا كانت تكلفة المعالجة أقل من الضرائب المفروضة في حالة عدم المعالجة أما في حالة إعانة حكومية نلاحظ أن الحكومة تحاول إغراء المنشآت وحثها على تقليل معدل التلوث،فإذا إستمرت المنشآت في إلقاء النفايات دون معالجة ،تصبح الإعانات الحكومية بالنسبة لها إرادات مفقودة.

5-2 حقوق ملكية الموارد البيئية:عندما تقدم الحكومة الإعانات للمنشآت لمعالجة النفايات فالحكومة تدفع للمنشآت الملوثة من أجل عدم الإستفادة من هذا الحق ،أي أنها ترى أنه يمكن أن تقوم المنشأة ببيع حقها في التلوث، وتحاول تعظيم الأرباح عندما تقدم لها الحكومة الإعانات،أما في حالة فرض الضريبة فتكون الحكومة المالكة القانونية للمورد البيئي.

5-3 الحجم الأمثل للمعالجة:يؤدي كل من فرض الضريبة ومنح الإعانة إلى نفس النتيجة الخاصة بالحجم الأمثل للتلوث والمعالجة .

[1]نجاة النيش ، التكاليف البيئية ين النظرية والتطبيق،مرجع سابق،ص12
[2]صالح مفتاح، مرجع سابق،ص11

4-5 الآثار التوزيعية:في حالة فرض ضريبة حكومية على المنشآت العاملة في مجال صناعة معينة وملوثة للبيئة سترتفع مباشرة التكاليف الإنتاجية وينخفض عرض الصناعة وترتفع الأسعار فيتحمل المستهلك عبء هذه الرسوم،أما في حالة تقديم الإعانات الحكومية للمنشآت المعالجة للتلوث نلاحظ أن الإنفاق الحكومي يجب أن يعوض بإجراء آخر يرفع من الإرادات الحكومية، ويتخذ هذا الإجراء عدة أشكال مثل فرض ضرائب متزايدة على أنشطة أخرى تتحمل عبء هذه الإعانات.

خلاصة الفصل

من خلال دراستنا لهذا الفصل استخلصنا أنه هناك ضرورة لإجراء التقييم البيئي لمختلف الآثار الناجمة عن المشكلات البيئية ، رغم ما يعتري هذا التقييم من صعوبات التي تواجه تطبيقه ، وقد تبين أن طرق تقييم الآثار البيئية لمختلف المشاريع التنموي تواجه صعوبات تجميع البيانات نظرا لإستخدام وحدات إحصائية متباينة وعدم معرفة أهميتها

النسبية، كذلك قلة الإعتماد على التقييم المادي في التعبير عن الخسائر والأرباح التي تترتب عن أنشطة المجتمع على الأصول الطبيعية .

تعددت الأساليب التي يمكن الاعتماد عليها لتحديد تكاليف حماية البيئة ، والتي تعتبر هذه الأخيرة تكاليف تضاف إلى تكاليف الأنشطة الاقتصادية والتي تتسبب مباشرة في إحداث إجهاد بيئيي ،مما يؤدي إلى تدهور كمي ونوعي في البيئة. لقد أدى استخدام السياسات الاقتصادية في مجال مكافحة المشكلات البيئية وبالدرجة الأولى مشكلة التلوث إلى إحداث أثار تخصصية متعددة بالإضافة إلى تأثيرها في تقويم السلوك الاقتصادي للصناعات ، وتعديل الموضع الاقتصادي بشكل عام بما يحقق ما هو مرغوب اجتماعيا من الجودة البيئية ، وعلى هذا الأساس تعتبر الأساليب الاقتصادية من أكثر الأساليب فعالية وكفاءة في مواجهة المشكلات البيئية.

خـــاتمـــة:

من خلال معالجتنا لهذا الموضوع حول تحليل الآثار الاقتصادية للمشكلات البيئية في ظل التنمية المستدامة ، لاحظنا أنه توجد علاقة وثيقة بين البيئة والتنمية المستدامة ، وأنه هناك علاقة وثيقة بين كل من المشاكل البيئية والأنشطة الاقتصادية وطبيعة النظام الاقتصادي.

فالإنسان هو المسؤول الأول والأخير عن الاختلال الذي أصاب البيئة في أنظمتها ، وذلك من خلال ما يسعى إليه من نمو اقتصادي لتعظيم الإنتاج والتنافس ، بهدف تعظيم الربح وكل هذا يكون على حساب البيئة ، كما أن النمو الاقتصادي المرتكز على استنزاف الموارد الطبيعية يجلب في معظم الأحيان مخاطر وأضرار بالغة الأهمية للبيئة ، كل هذه العوامل أفرزت ما يطلق عليه اليوم بالتنمية المستدامة ، التي جاءت لوضع حد للتدهور البيئي وذلك من خلال إقامة مصالحة ما بين الإنسان وبيئته من جهة ، وما بين الاقتصاد والبيئة من جهة ثانية ، وذلك من خلال أخذ الاعتبارات البيئية في الخطط التنموية.

فالإستعمال غير العقلاني لمختلف موارد البيئة تنتج عنها تكاليف باهظة تحملها ضحايا التدهور البيئي ، إذ أن التقييم الاقتصادي لتكاليف التدهور البيئي يشكو من لا يقين مزدوج ، حيث أن الأول خاص بالشكوك العلمية الخاصة بعلاقات وتفاعلات الأنظمة الحيوية ، أما الثاني فهو خاص بالشكوك الاقتصادية المتعلقة بأساليب التقييم الاقتصادي ، ومصداقية استخدامها في مجالات البيئية فمعظم التقنيات الاقتصادية المستخدمة في تقييم الآثار الاقتصادية للمشكلات البيئية وتكاليفها تعتبر طريقة تقريبية ، تستند على نظرية تفضيل الأفراد ورغبتهم في قبول دفع مبالغ مالية لقاء تحسن بيئي ، أو رغبتهم في قبول التعويض عن الخسائر البيئية. إن وضعية البيئة في الجزائر تبرز تساؤلات جوهرية تتطلب اقتراحات وحلول ملائمة لها ، لا سيما أمام رهانات وتحديات الألفية الثالثة.فالبيئة عرفت تطورات جد سريعة واضحة في مختلف المجالات ومن بين هذه المجالات مشكلات البيئة العالمية والمحلية المعاصرة(كمشكلة التلوث، قلة المصادر المائية ورداءة نوعها...إلخ). إن مثل هذه المشاكل التي تعانيها البيئة أضعفت قوة القوانين الداخلية من أجل الإلمام بكل ما يهدد هذه الموارد ، التي تعد الأساس في تحقيق التنمية المستدامة التي تقترن بحقوق الأجيال الحاضرة ، ودون المساس بحقوق الأجيال المقبلة، لذلك كان لابد من إدراك هذه المسألة و الأخذ بعين الإعتبار الطابع الترابطي بينها وبين العديد من وسائل الحماية التي جسدتها التشريعات في مختلف دول العالم ومن بينها الجزائر

نتائج اختبار الفرضيات:

من خلال إعدادنا لهذا الموضوع ومحاولة الإحاطة ببعض جوانبه يمكن إجراء إختبار للفرضيات كما يلي:

الفرضية الأولى: والتي تنص على أنه من أجل تحقيق تنمية مستدامة يجب أن تكون حماية البيئة جزء لا يتجزأ من عملية التنمية المستدامة، ولا يمكن النظر فيها بمعزل عنها ، فقد تم التأكد من صحتها لأن الإهتمام بالجوانب البيئية أثناء القيام بعمليات التنمية تؤدي فعلا إلى إلحاق أضرارا كبيرة بالبيئة لتعود أثارها على الإنسان وصحته.

الفرضية الثانية: تنص على أن البيئة والتنمية المستدامة معادلة منسجمة ومتوازنة ولا يمكن تحقيق تنمية مستدامة بدون بيئة ، فقد تم التأكد من صحتها نظرا لأنه لا يمكن القيام بتنمية إقتصادية بدون بيئة.

الفرضية الثالثة: تنص على أن تكلفة حماية البيئة تكلفة باهظة الثمن ،لكن تكلفة التقاعس عن حمايتها هي أعظم بذلك بكثير ، فقد تم التأكد من صحتها ، فالحماية البيئية تتطلب تكاليف مالية كبيرة جدا، نظرا للأضرار الفادحة التي لحقت □ا كل هذا ناتج عن إهمال الجوانب البيئية في السابق الذي نتج عنه تكاليف أكبر من تكاليف حماية البيئة .

الفرضية الرابعة : تنص على أن السياسات الإقتصادية أثبتت فعاليتها في مواجهة مختلف المشاكل البيئية، فقد تم التأكد من صحتها جزئيا ، نظرا لأن هذه السياسات أثبتت فعاليتها في مواجهة مشاكل بيئية ، وفشلت في مواجه أخرى فتمثلت فعاليتها في مواجهة مشكلة التلوث بفرض ضرائب على الملوثين وخلق شهادات التلوث إلى غيرها من الأدوات ، لكن لم تثبت فعاليتها في مواجهة مشكلة التصحر على سبيل المثال وليس على سبيل الحصر .

الفرضية الخامسة: تنص على أن الجزائر وفقت إلى حد بعيد في احتواء وضعها البيئي وحمايته ، نظرا للخطة الإستراتيجية المتبعة في حماية البيئة منذ الثمانينات، فقد تم التأكد من عدم صحتها نظرا لأن الجزائر ما زالت تشك وا لحد الآن من المشاكل البيئية وآثارها الوخيمة على الإنسان وصحته، صحيح أن الجزائر بذلت جهودا كبيرة في حماية بيئتها لكنها مازالت لم تصل للمستوى المطلوب .نتائج الدراسة:

من خلال دراستنا التي أجريناها خلصنا إلى النتائج التالية:

- أدى ظهور علم الإقتصاد البيئي إلى إدخال الجانب البيئي في الخطط التنموية ، بعد ما كان يقتصر فقط على البحث في تحقيق أكبر منفعة بأقل تكلفة.

- إن تحقيق التوازن بين البيئة والتنمية المستدامة يكمل في الأخذ بالإعتبارات البيئية ضمن الحسابات الإقتصادية .

- لما كانت المشكلات البيئية خطيرة الآثار ومحتملة الوقوع في أي وقت ومكان ، وجب وضع خطة طوارئ لمواجهتها وإزالة أو تخفيض آثارها.

- أصبحت البيئة محددا عالميا يفرض نفسه ويؤثر على التعاملات الإقتصادية والعلاقات الدولية المعاصرة.

- البيئة والتنمية المستدامة ليسا حدين منفصلين ، بل إ□ما أمران مرتبطان ومتلازمان إلتزاما وثيقا لا يقبل التجزئة تتسم التنمية بالإستدامة عندما تكون سليمة إيكولوجيا ، وقابلة للتطبيق من الناحية الإقتصادية.

- إن درجة المشاكل البيئية تختلف من منطقة إلى أخرى و من وقت إلى آخر وتؤدي دائما إلى تكلفة طائلة ،وأفضل نهجج هو معالجة المشاكل في مرحلة مبكرة.

- آثار المشكلات البيئية كثيرة ، وتكاليفها باهظة الثمن .

- سعت الجزائر منذ الإستقلال إلى إنجاز العديد من المنشآت الصناعية في مختلف مناطق البلاد ، إلا أن ضمانات

حماية البيئة همشت ، فكان نتيجة ذلك أن المبالغ المالية التي أنفقت من أجل مشاريع الإستثمار الصناعية في مرحلة السبعينات تنفق اليوم بأضعاف كبيرة من أجل تصحيح الأخطار الإيكولوجية الخطيرة.

- إن البيئة هي أحد أكبر العقبات التي تواجه الجزائر للإنتقال بنظامها الإقتصادي إلى إقتصاد السوق ، نظرا لما يفرضه من تركيز على البيئة وعلى مواردها .

توصيات الدراسة:

- حصر وتشخيص للمشاكل البيئية ، حتى يسهل إيجاد الحلول لها .

-بما أن مشكلات البيئة مشكلات عالمية ، وجب السعي لإنشاء المؤسسات البيئية المحلية والإقليمية والعالمية،

وتطوير وتنسيق القوانين وتنظيم سياسات الرقابة في جميع البلدان، إضافة إلى تشجيع البحث العلمي وتطويره في مجال البيئي.

-إدماج الإستمرارية البيئية في برامج التنمية الإجتماعية و الإقتصادية.-ضرورة سعي الجزائر إلى تبني والتوسع في استعمال الأدوات الإقتصادية للتخفيف من مشاكلها البيئية ، من خلال فرض الضرائب البيئية وتحفيز ومنح الإعانات للأنشطة المحافظة على البيئة.

- إرساء الثقافة البيئية وذلك من خلال دمج الوعي البيئي في التعليم والتدريب على جميع المستويات وفي جميع الميادين منه (وسائل الإعلام المكتوبة والمسموعة والمرئية) بالإضافة إلى مساهمة الفنانين والأدباء و الكتاب في ذلك.

آفاق الدراسة :

وفي الأخير ندرج آفاق الدراسة والتي يمكن إتخادها كمواضيع دراسة في المستقبل.

-دور السياسات الإقتصادية في تفعيل السياسة البيئية.

-التسويق البيئي ودوره في حماية البيئة.

-وسائل الإعلام ودورها في تفعيل الثقافة البيئية

قائمة الجداول

الرقم	العنوان	الصفحة
01	الآثار الإيجابية والسلبية لإجراءات حماية البيئة	13
02	معدلات الانجراف الظاهر في مختلف الكيانات المورفولوجية حسب النواحي الكبرى للقطر الوطني الجزائري	40

قائمة الأشكال

الرقم	العنوان	الصفحة
01	تقرير حول حالة ومستقبل البيئة في الجزائر	42
02	تكاليف الاجتماعية لمواجهة التلوث	44
03	كيفية ضبط التلوث	46
04	أثر السياسات الضريبية في معالجة التلوث	48
05	**سياسة منح الإعانات الحكومية**	51
06	**الحجم الأمثل للمعالجة في حالة بيع حقوق الملكية وخلق سوق جديدة**	53
07	منحنى تكاليف الحد من التلوث	54

الفهـــرس

المـــــو **الصفـــحـــ**
ـــــــة

إهداء .....
.....أ
تشكرات
.....
.....ب
مقدمة عامة
.....
.....ج
الفصل الأول: الإطار النظري للبيئة والتلوث
مقدمة الفصل
.....
01.....
المبحث الأول : مفهوم البيئة.....
.....02
المطلب الأول : البيئة أنظمته وأساسيتها.....
03.....
المطلب الثاني: مشكلات البيئة
.....
04.....
المبحث الثاني : مفهوم التلوث.....
.....07
المطلب الأول : تعريف التلوث أسبابه ومصادره وطرق انتشارها
.....07
المطلب الثاني : أنواع التلوث البيئي
.....
09
خلاصة الفصل
.....
16.....

الفصل الثاني: انعكاسات التلوث البيئي على التنمية الاقتصادية

مقدمة الفصل
.....
17.....

المبحث الأول: ماهية اقتصاد البيئة
19.....

المطلب الأول: تعريف اقتصاد البيئة.....
19...

المطلب الثاني: علم اقتصاد.....
21.....

المبحث الثاني : التنمية المستدامة مبادئها وأبعادها.....32

المطلب الأول: التنمية ومعاييرها وأبعادها
32.....

المطلب الثاني: التنمية المستدامة مبادئها وأبعادها
32.....

خلاصة الفصل
.....
36.....

الفصل الثالث: اثر التلوث البيئي والسياسات الاقتصادية لمواجهته في الجزائر

مقدمة الفصل
.....
.37.....

المبحث الأول: أثار الاقتصادية لمشكلة التلوث البيئي في الجزائر
38.....

المطلب الأول : استطلاع حالة التلوث البيئي في الجزائر.....38

المطلب الثاني : الآثار الاقتصادية لمشكلة لتلوث البيئي في الجزائر.....43

المبحث الثاني : السياسات الاقتصادية لمواجهة لتلوث البيئي في الجزائر.....46

المطلب الأول : سياسية فرض الضرائب والرسوم الجمركية
.....47
المطلب الثاني سياسة منح الإعانات الحكومية وحقوق الملكية
.....51
خلاصة الفصل
.....
.....58
خـــــاتمة
.....
.....59
قائمة أشكال و الجداول
قائمة المراجع

قائمة المراجع:

أولا : المراجع باللغة العربية:

https://ar.wikipedia.org/wiki.-
- أيمن سليمان مزاهرة،علي فالح الشوايكة، البيئة والمجتمع، دار الشروق للنشر والتوزيع، عمان الأردن
https://ar.wikipedia.org/wiki -
- عادل الشيخ حسين، البيئة مشكلات وحلول، دار البازوري العلمية ، للنشر والتوزيع ، والأردن عمان،
- د-أسامة حسين شعبان – الإخطار والكوارث البيئية ، دار الفجر لنشر 2009.
- د_عايد راضي خنفر -التلوث البيئي _ الهواء الماء _ الغذاء دارالبازوري العلمية لنشر والتوزيع
- عبد القادر رزيق المخادمي، التلوث البيئي،(مخاطر الحاضر وتحديات المستقبل) ديوان المطبوعات الجامعية (الجزائر)، سنة 2000
- تغير المناخ ويكميديا، الموسوعة , http:// ar.wilipedia.org/wiki/04/03/2018 الحرة،
https://drsabrikhalil.wordpress.comمشكلة التصحر واسبابها وطرق حلها /04/03/2018,.-
https://ar.wikipedia.org/wiki/04/03/2018, -تلوث ضوضائي
- نعيم محمد الأنصاري، التلوث البيئي مخاطر عصرية واستجابة علمية دار دجلة للنشر والتوزيع الطبعة الأولى،2009
-راتب السعود، الإنسان والبيئة دار الحامد للنشر والتوزيع، 2004،
-منى قاسم، التلوث البيئي والتنمية الاقتصادية، الدار المصرية اللبنانية الطبعة الرابعة، 2000،
- محمد إبراهيم حسينن، التباين البيئي وأنواع التلوث، مؤسسة أمنباب الجامعية،2002،
- فتحي دردار، البيئة في مواجهة التلوث، نشر مشرك المؤلف ودار الآمال.
- حسين علي البعذي،أساسيات علم البيئة والتلوث، دار البازوري العلمية للنشر والتوزيع2006 ،
- محمود عبد المولى، التلوث البيئي، مؤسسة شباب الجامعة الإسكندرية 2003.
.د: أحمد جامع: النظرية الاقتصادية، الجزء الأول دار النهضة العربية القاهرة،
د: إبراهيم سليمان قطف، د: علي محمد خليل: مباديء الاقتصاد الجزئي. دار الحامد [1] للنشر و التوزيع الطبعة
د: زينب حسين عوض الله، د: سوزي عدلي ناشد: مباديء الاقتصاد السياسي. منشورات الحلبي الحقوقية
د: محمدي فوزي أبو السعود، د: رمضان محمد مقلد، د: أحمد رمضان نعمة الله، د: إيمان عطية ناصف: اقتصاديات الموارد و البيئة، الدار الجامعية. 2006
د: إبراهيم سليمان قطف، د: علي محمد خليل: مباديء الاقتصاد الجزئي. الطبعة 2.الأولى 2004، دار الحامد للنشر و التوزيع

د: إبراهيم قطف، د:علي محمد خليل:مبادئ الاقتصاد الجزئي، دار الحامد للنشر و التوزيع
1.الطبعة الأولى 200
.اقتصاديات الموارد و البيئة، الدار الجامعية. 2006،
د: زينب حسين عوض الله، د: سوزي عدلي ناشد: مبادئ الاقتصاد السياسي.
منشورات الحلبي الحقوقية
الطبعة الأولى 2006
أ_جابر أحمد بسيوني ،رئيس قسم الاقتصاد جامعة الإسكندرية ، التنمية الاقتصادية (مفاهيم ،نظريات ، تطبيقات)، دار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر، الطبعة الأولى 2012،
- سالمي رشيد، أثر تلوث البيئة في التنمية الاقتصادية في الجزائر، رسالة دكتوراه، جامعة الجزائر، 2005-2006،
الدكتور علي جذوع الشرفات ، التنمية الاقتصادية في العالم العربي ،دار جليس
.الزمان للنشر والتوزيع ،الطبعة الأولى 2009
خلد مصطفى قاسم، إدارة البيئة والتنمية المستدامة في ظل العولمة والمعاصرة،الدار الجامعية الإسكندرية 2007
- منور أو سرير، محمد حمو، الاقتصاد البيئي، دار الخلدونية للنشر والتوزيع، الجزائر2011
- خبابة عبد الله، بوقرة رابح، الوقائع الاقتصادية العولمة الاقتصادية، التنمية المستدامة، مؤسسة شباب الجامعة الجزائر2009،

ترجـــــــــــــــــمة المصطلـحـــــــــــــــــات

البيئة	**Environnement**
التلوث	**Pollution**
علم البيئة	**écologie**
نظام بيئي	**Système environnemental**
مشكلات البيئية	**Problèmes environnementaux**
ناشط الاقتصادي	**Activiste économique**
اقتصاد تقليدي	**Économie traditionnelle**
مستوى أسعار	**Niveau des prix**
النمو الاقتصادي	**Croissance économique**
اقتصاد بيئة	**Environnement économique**
علم اقتصاد	**Économie**
الموارد اقصادية	**Ressources économiques**
التنمية	**Développement**
التنمية اقتصادية	**Développement économique**
التنمية المستدامة	**Le développement durable**
موارد طبيعية	**ressources naturelles**
آثار اقتصادية	**Effets économiques**
سياسة فرض ضرائب	**Politique d'imposition**
سياسة منح اعانات	**Politique d'octroi**
سياسة منح اعانات حكومية	**Politique de**
حقوق ملكية	Droits de propriété
لوائح تنظيمية وقانونية	Règlements et lois
	Outils de politique monétaire

أدوات السياسة النقدية

ملـــــخص البحـث:

من خلال معالجتنا لهذا الموضوع حول تحليل الآثار الاقتصادية للمشكلات البيئية في ظل التنمية المستدامة ، لاحظنا أنه توجد علاقة وثيقة بين البيئة والتنمية المستدامة ، وأنه هناك علاقة وثيقة بين كل من المشاكل البيئية والأنشطة الاقتصادية وطبيعة النظام الاقتصادي.

فالإنسان هو المسؤول الأول والأخير عن الاختلال الذي أصاب البيئة في أنظمتها ، وذلك من خلال ما يسعى إليه من نمو اقتصادي لتعظيم الإنتاج والتنافس ، بهدف تعظيم الربح وكل هذا يكون على حساب البيئة ، كما أن النمو الاقتصادي المرتكز على استنزاف الموارد الطبيعية يجلب في معظم الأحيان مخاطر وأضرار بالغة الأهمية للبيئة ، كل هذه العوامل أفرزت ما يطلق عليه اليوم بالتنمية المستدامة ، التي جاءت لوضع حد للتدهور البيئي وذلك من خلال إقامة مصالحة ما بين الإنسان وبيئته من جهة ، وما بين الاقتصاد والبيئة من جهة ثانية ، وذلك من خلال أخذ الاعتبارات البيئية في الخطط التنموية.

فالإستعمال غير العقلاني لمختلف موارد البيئة نتج عنها تكاليف باهظة تحملها ضحايا التدهور البيئي ، إذ أن التقييم الاقتصادي لتكاليف التدهور البيئي يشكو من لا يقين مزدوج ، حيث أن الأول خاص بالشكوك العلمية الخاصة بعلاقات وتفاعلات الأنظمة الحيوية ، أما الثاني فهو خاص بالشكوك الاقتصادية المتعلقة بأساليب التقييم الاقتصادي ، ومصداقية استخدامها في مجالات البيئية فمعظم التقنيات الاقتصادية المستخدمة في تقييم الآثار الاقتصادية للمشكلات البيئية وتكاليفها تعتبر طريقة تقريبية ، تستند على نظرية تفضيل الأفراد ورغبتهم في قبول دفع مبالغ مالية لقاء تحسن بيئي ، أو رغبتهم في قبول التعويض عن الخسائر البيئية . إن وضعية البيئة في الجزائر تبرز تساؤلات جوهرية تتطلب اقتراحات وحلول ملائمة لها ، لا سيما أمام رهانات وتحديات الألفية الثالثة.فالبيئة عرفت تطورات جد سريعة واضحة في مختلف المجالات ومن بين هذه المجالات مشكلات البيئة العالمية والمحلية المعاصرة(كمشكلة التلوث، قلة المصادر المائية ورداءة نوعها...إلخ). إن مثل هذه المشاكل التي تعانيها البيئة أضعفت قوة القوانين الداخلية من أجل الإلمام بكل ما يهدد هذه الموارد ، التي تعد الأساس في تحقيق التنمية المستدامة التي تقترن بحقوق الأجيال الحاضرة ، ودون المساس بحقوق الأجيال المقبلة، لذلك كان لابد من إدراك هذه المسألة و الأخذ بعين الإعتبار الطابع الترابطي بينها وبين العديد من وسائل الحماية التي جسدتها التشريعات في مختلف دول العالم ومن بينها الجزائر

الكلمات المفتاحية: البيئة، التلوث، التنمية اقتصادية، التنمية المستدامة

Résumé:

Grâce à notre traitement de cette question sur l'impact économique des problèmes environnementaux dans le cadre de l'analyse du développement durable, nous avons constaté qu'il existe une relation étroite entre l'environnement et le développement durable, et qu'il existe une relation étroite entre les problèmes environnementaux et les activités économiques et la nature du système économique.

L'homme est responsable premier et dernier pour le déséquilibre qui a affecté l'environnement dans leurs systèmes, et à travers ce qui a cherché la croissance économique pour maximiser la production et de la concurrence, afin de maximiser les profits et tout cela sera sur la charge de l'environnement, et en fonction de l'épuisement des ressources naturelles et la croissance économique apporte le risque le plus souvent les dégâts d'une grande importance à l'environnement, tous ces facteurs ont produit ce qu'on appelle aujourd'hui le développement durable, qui est venu mettre un terme à la dégradation de l'environnement grâce à un rapprochement entre l'homme et son environnement d'une part, et entre l'économie et l'environnement de la trotteuse, en prenant les considérations environnementales dans les plans Croissant .

Valastamal n'est pas rationnel pour les différentes ressources environnementales ont entraîné des coûts élevés à la charge des victimes de la dégradation de l'environnement, l'évaluation économique des coûts de dégradation de l'environnement se plaignent de ne pas doubler que, depuis les premières relations spéciales spéciales et les interactions des systèmes biologiques d'incertitude scientifique, la seconde est l'incertitude économique liée aux méthodes d'évaluation économique spéciale Et la crédibilité de leur utilisation dans les domaines de l'environnement La plupart des techniques économiques utilisées pour évaluer les effets économiques des problèmes environnementaux et leurs coûts sont approximatives, basées sur la théorie de la préférence individuelle et la volonté d'accepter les paiements pour l'amélioration environnementale. , Ou leur volonté d'accepter une

compensation pour les pertes environnementales. L'état de l'environnement en Algérie met en lumière les questions fondamentales exigent des propositions de solutions appropriées, en particulier devant les défis du millénaire et les défis Aiih.valbaih savait très développements rapides et clairs dans divers domaines entre les domaines des problèmes environnementaux mondiaux et locaux contemporains (problème de la pollution, le manque de ressources en eau et la mauvaise qualité de son genre ... Etc.). Ces problèmes environnementaux ont affaibli la force des lois nationales afin de se familiariser avec toutes les menaces pesant sur ces ressources, qui sont la base d'un développement durable associé aux droits des générations présentes et sans préjudice des droits des générations futures. Son interdépendance avec les nombreux moyens de protection inscrits dans la législation de divers pays du monde, y compris l'Algérie.

Mots-clés: **environnement, pollution, développement économique, développement durable**